

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ICTD/2011/4/Add.14
15 November 2011
ORIGINAL: ARABIC

()

11-0314

فهرس المحتويات

أولاً- دور الحكومات والفرقاء الأساسيين في بناء مجتمع المعلومات	١
ألف- سياسات مجتمع المعلومات الوطنية والاستراتيجيات الإلكترونية	١
مناقشة لتطور الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الإلكترونية	١
تعداد الخطط القطاعية التي تهدف إلى بناء مجتمع المعلومات في القطاعات الأساسية كالحكومة والتعليم والصحة	١
وصف التقدم في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية والجوانب التي تم تحقيقها	٢
باء- الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو الشراكة متعددة القطاعات	٣
وجود حوار وتواصل بين الفرقاء المعنيين في صياغة الاستراتيجيات الإلكترونية لمجتمع المعلومات	٣
تحديد الآليات على المستوى الوطني لإطلاق وترويج الشراكات بين المعنيين بمجتمع المعلومات	٣
وجود أو إنشاء شراكة واحدة على الأقل بين القطاع العام والخاص أو شراكة متعددة القطاعات	٣
جيم- دور المنظمات غير الحكومية	٤
ثانياً- البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٤
ألف- هيكلية السوق والبيئة التنظيمية	٤
هيكلية السوق والبيئة التنظيمية	٤
وصف للبيئة التنظيمية وعدد ووضع رخص الاتصالات	٤
باء- البنية الأساسية	٥
شبكات الهاتف الثابت والمحمول	٥
مزودو خدمات الإنترنت	٥
انتشار الحاسوب	٦
جيم - المبادرات/المشاريع في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير خدمات جديدة	٦
دال- ترابطية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٦
هـ- البنية الأساسية للإنترنت	٧
شبكة الانترنت الفقارية (Internet Backbone)	٧
البنية الأساسية لشبكة الإنترنت	٧
نقاط الـ واي فاي (WiFi) و واي ماكس (WiMAX)	٨
شبكة الألياف الضوئية على المستوى الوطني	٨
مراكز الانترنت المحلية	٨
المخدمات الإقليمية	٨
تكاليف عبور (transit) الانترنت والاتصال الدولي (Interconnection)	٨
السعة الكلية للحزم الدولية	٩
ثالثاً- النفاذ إلى المعلومات والمعرفة	٩
ألف- المعلومات المتاحة للعموم	٩
أنشطة تطوير وترويج المعلومات	٩
استخدام المواطنين والحكومات المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٠
وجود مكتبة عامة إلكترونية	١٠
باء- النفاذ إلى المعلومات والمعلومات العامة	١١
توفر نفاذ ملائم للمعلومات العامة الرسمية	١١
الوصول (المجاني أو الرمزي الكلفة) إلى المجالات والمكتبة والأرشيف العلمي ذات النفاذ المفتوح أو المجاني	١١
جيم- مراكز نفاذ مجتمعية متعددة المهام للعموم	١١
وجود نقاط نفاذ مجتمعية متعددة المهام مستدامة ومجانية	١١
تقديم خدمات المساعدة للمستخدمين في المكتبات والمؤسسات التعليمية	١٢
تشجيع استخدام المعلومات وتشارك المعرفة	١٢
دال- استخدام نماذج برمجيات مختلفة	١٢

رابعاً- بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٣

- ألف- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم التدريب ١٣
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في محو الأمية ١٣
إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم والتدريب ١٣
وجود مراكز التدريب المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٤
توفر التعلم عن بعد والتدريب كجزء من برامج بناء القدرات والمساعدة في تطور التعلم الذاتي ١٤
- باء- برامج التدريب لبناء القدرات في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٤
مهارات محو الأمية الإلكترونية ١٤
برامج تدريبية (حكومية و/أو غير حكومية) لبناء قدرات ١٤

خامساً- بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٥

- ألف- استخدام المعاملات والوثائق الإلكترونية ١٥
استخدامات الوثائق والمعاملات الإلكترونية بما فيها وسائل التوثيق مثل التوقيع الإلكتروني ١٥
إجراءات التوثيق والتيقن (Certification & Authentication) ١٥
- باء- أمن المعاملات الإلكترونية والشبكات ١٦
وجود خطة استراتيجية وطنية أو خطة عمل للأمن ١٦
وجود فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية (CERT) ١٦
وجود خطط أو مبادرات توعية وطنية ١٦
توفر تطبيقات آمنة ومعتمدة لتسهيل المعاملات الإلكترونية ١٦
إجراءات الأمن السيبراني ١٦
الممارسات المثلى في مجال الأمن المعلوماتي وأمن الشبكات ١٦
حماية البيانات ووحدة الشبكات وأمن المعلومات والشبكات ١٧
- جيم - حماية الخصوصية وحماية البيانات ١٧
القوانين التي تتعلق بالخصوصية وحماية البيانات ١٧
المبادرات والتوجيهات حول الخصوصية وحماية البيانات ١٧
نشر الوعي والعلم بين المستخدمين حول الخصوصية عبر الإنترنت ١٧
- دال- مواجهة سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٨
منع وكشف وملاحقة الجرائم السيبرانية ومسيئي استخدام التكنولوجيا ١٨
مكافحة البريد التطفلي (SPAM) على المستوى الوطني والعالمي ١٨
الإجابة والمعالجة المباشرة للحوادث ووجود جهود فعالة للمساعدة ١٨

سادساً- البيئة التمكينية ١٨

- ألف- البيئة القانونية والتنظيمية ١٨
الإطار القانوني والتنظيمي الداعم والشفاف ١٨
الملكية الفكرية (قوانين الملكية الفكرية) ١٩
تنظيم الاتصالات والانترنت ١٩
وصف للقوانين السيبرانية ١٩
قرصنة البرامج ١٩
- باء- إدارة أسماء النطاقات ٢٠
- جيم- توحيد المعايير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٠
تعزيز وتطوير واستخدام المعايير المفتوحة ٢٠
التوعية واعتماد المعايير الدولية للتشغيل (على سبيل المثال التجارة الإلكترونية) ٢٠
- دال- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والتدابير الحكومية الداعمة ٢١
الريادة والابتكار ومخططات الاحتضان ٢١
التمويل والاستثمار الحكومي ٢١
استراتيجيات تشجيع الاستثمار ٢١
أنشطة دعم تصدير البرمجيات ٢١
استثمارات رأس المال المخاطر (Venture Capital investments) ٢١

سابعاً- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٢

- ألف- الحكومة الإلكترونية ٢٢
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الإدارة العامة ٢٢
حلول الحكومة الإلكترونية ٢٢
توفر واعتماد واستخدام تطبيقات الشراء الإلكتروني (e-procurement) ٢٣
- باء- التجارة الإلكترونية ٢٤
توفر خدمات التجارة الإلكترونية ونوعيتها ٢٤
مستوى انتشار ومدى نضج التطبيقات الإلكترونية ٢٤
استخدام المعايير الدولية في التجارة الإلكترونية ٢٥
قوانين التجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني ٢٥
توفر واستخدام نظم المدفوعات الإلكترونية (e-payment systems) ٢٥
- جيم- التعليم الإلكتروني ٢٥
في التعليم الأساسي (الابتدائي - الثانوي) ٢٥
في التعليم العالي والجامعي ٢٦
- دال- الصحة الإلكترونية ٢٦
توفر وإمكانية النفاذ إلى المعرفة الطبية في العالم ٢٦
تنفيذ نظم المعلومات المتعلقة بالرعاية الصحية ٢٦
استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبيه ولرصد ومراقبة انتشار الأمراض ٢٧
- هاء- العمالة الإلكترونية ٢٧
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للحصول على عمل ٢٧
بوابات التوظيف الإلكتروني وقواعد البيانات الوطنية للسيرة الذاتية ٢٧
- ثامناً- التنوع الثقافي واللغوي والمحتوى المحلي** ٢٨
- ألف- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنوع الثقافي واللغوي ٢٨
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحفاظ على التنوع اللغوي والتراث الثقافي ٢٨
تطوير المحفوظات الرقمية الوطنية ورقمنة المعلومات العامة ٢٨
استخدام الشبكات الاجتماعية والوسائط والمواقع الاجتماعية ومشاركة الأفراد ٢٩
- باء- تطوير المحتوى الرقمي الوطني والمحلي ٢٩
تطوير المحتوى الرقمي (على شبكة الإنترنت، والأقراص المدمجة) ٢٩
تطوير ونشر البرمجيات باللغات المحلية لفئات المجتمع (الأميين، وذوي الاحتياجات الخاصة، والفئات المحرومة والمهمشة) ٣٠
- جيم- أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج البحث والتطوير ٣٠
تعزيز الحكومات، من خلال الشراكات العامة والخاصة للتكنولوجيا وبرامج البحث والتطوير ٣٠
- تاسعاً- وسائل الإعلام** ٣١
- ألف- تنوع واستقلالية الإعلام ٣١
تنوع الإعلام ٣١
وجود دعم حكومي للمؤسسات الإعلامية والصحفيين ٣١
قوانين الإعلام خاصة التي تتناول الحرية وتعدد الإعلام ٣٢
مساهمة قطاع الإعلام في نشر الأفكار وتعددية المعلومات ٣٢
تصوير النوع الاجتماعي في الإعلام ٣٢
- باء- الأعلام ودوره في مجتمع المعلومات ٣٣
دور الأعلام المكتوب والإذاعي إضافة إلى الإعلام الحديث في مجتمع المعلومات ٣٣
استخدام الأعلام التقليدي في تقليص الفجوة المعرفية ٣٣
- جيم- تقارب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام ٣٣
- عاشراً- التعاون الدولي والإقليمي** ٣٤
- ألف- تمويل شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها ٣٤
جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٣٤
إدخال تحسينات وابتكارات من آليات التمويل ٣٥

٣٥	ب- مشروعات تنمية البنية الأساسية
٣٥	المشاريع الحالية والمستقبلية المزمع تنفيذها المدعومة أو الممولة من قبل المنظمات الدولية أو الإقليمية
٣٥	الجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع المشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣٥	جيم - متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات
٣٥	عرض خطط العمل الوطنية لدعم تحقيق الأهداف لبناء مجتمع المعلومات
٣٦	تحديد المشاريع الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات
٣٦	تقييم حجم الفجوة الرقمية
٣٦	استقصاء مدى توفر أدوات التنمية التي تقدم معلومات إحصائية عن مجتمع المعلومات
٣٦	تحديد قصص النجاح
٣٦	المشاركة في أنشطة حوكمة الانترنت
٣٦	المشاركة في أنشطة حوكمة الانترنت
٣٦	حادي عشر- بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣٦	ألف- شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣٦	شركات الاتصالات
٣٧	البرمجيات وخدمات الكمبيوتر
٣٧	ب- التسهيلات الحكومية
٣٨	جيم- مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني
٣٨	الإفاق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣٨	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
٣٨	العمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣٨	دال- البحث والتطوير والمبادرات/المشاريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣٨	البحث والتطوير في معدات وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣٨	الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣٩	ثاني عشر- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
٣٩	ألف- التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية
٣٩	ما هو التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
٤٠	الجهود المبذولة والمبادرات المتخذة
٤٠	ب- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
٤٠	تحديد كيف يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحفيز التنمية
٤١	مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميدانية
٤٢	فهرس الملاحق
٥٠	المراجع

أولاً- دور الحكومات والفرقاء الأساسيين في بناء مجتمع المعلومات ألف- سياسات مجتمع المعلومات الوطنية والاستراتيجيات الإلكترونية

مناقشة لتطور الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الإلكترونية

تم اقرار الخطة الانمائية المتوسطة الأجل ٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٤/٢٠١٣ في عام ٢٠١٠ التي صدرت بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٠، وشملت هذه الخطة السياسات الخاصة بمجتمع المعلومات والتي تمثل الاستراتيجية ومجموعة السياسات الوطنية الإلكترونية المطلوب تحقيقها خلال سنوات الخطة الانمائية. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى دعم عجلة التنمية من خلال استعمال المنتجات والشبكات والخدمات وتطبيقاتها القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحقيق مزيد من التقدم والمشاركة بالنهوض بمجتمع المعلومات الكويتي على مختلف الأصعدة من خلال رؤية علمية مستقبلية شاملة غايتها الإنسان الكويتي. وأخذت هذه السياسات بعين الاعتبار مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات "اعلان مبادئ جنيف" و"خطة عمل جنيف" و"التزام تونس" و"برنامج عمل تونس"، و"الوثيقة الوطنية لبناء مجتمع المعلومات بدولة الكويت" التي اقرت في عام ٢٠٠٥، والاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات كمرجعيات عند صياغتها. وقد روعي عند وضع الاستراتيجية الواقعية والقابلة للتطبيق بما يحقق التوازن بين الطموحات والامكانيات المتاحة، واشتملت سياسات مجتمع المعلومات الواردة في الخطة الانمائية المتوسطة الأجل على السياسات التالية:

- إعادة هيكلة قطاع المعلومات والاتصالات تشريعياً ومؤسسياً، من خلال استكمال استحداث وتطوير التشريعات ذات العلاقة ومنها: إصدار قانون جديد للاتصالات، وقانون التجارة والمعاملات الإلكترونية، وقانون حماية الخصوصية والسرية، وقانون الكود الموحد، وتطوير قانون حماية الملكية الفكرية.
- استكمال التطوير المؤسسي لقطاع الاتصالات والمعلومات وذلك بإنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ومؤسسة البريد.
- تطوير وتحديث البنية التحتية للاتصالات والمعلومات من خلال استكمال تغطية كافة مناطق الدولة بالخدمة الهاتفية وشبكة الألياف الضوئية لتوفير خدمات الإنترنت بكافة المناطق، وضبط وحماية البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- استكمال تحرير قطاع الاتصالات وذلك بخصخصة بعض خدماته مثل الهواتف الثابتة في الدولة بعد الانتهاء من مشروعات إعادة تأهيل وتطوير شبكات الاتصالات الهاتفية في دولة الكويت.
- توسيع الاهتمام بأمن المعلومات وإدارة الكوارث والأزمات المعلوماتية من خلال مشروع متكامل للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.
- استكمال مقومات تطوير مجتمع المعلومات من خلال إعداد دراسات وتقارير سنوية ودورية حول مقومات ومتطلبات ومؤشرات تطوّر مجتمع المعلومات الكويتي من جانب الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.
- الارتقاء بالعاملين في مجال المعلومات والاتصالات من خلال برامج مخططة للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المعنية.
- نشر ثقافة المعلومات وتطبيقاتها في المجتمع من خلال برامج مشتركة بين الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ووزارات التربية والإعلام ومنظمات المجتمع المدني المعنية.

تعداد الخطط القطاعية التي تهدف إلى بناء مجتمع المعلومات في القطاعات الأساسية كالحكومة والتعليم والصحة.

في إطار الخطة الانمائية المتوسطة الأجل بدولة الكويت (٢٠١٠/٢٠٠٩-٢٠١٣/٢٠١٤) تم وضع سياسات تكنولوجيا المعلومات متضمنة بناء مجتمع المعلومات وربطه بالقطاعات الأساسية في الدولة كالقطاع العام والتعليم والصحة والتجارة والصناعة، وشملت خطة التنمية المتوسطة الأجل في مجال تكنولوجيا المعلومات على ٣٠ مشروعاً ومبادرة، تم اقتراحها وربطها ووضع التصورات الخاصة ببناء على خطوط عمل مجتمع

المعلومات كما وردت في اعلان المبادئ للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات. ويشمل الملحق رقم (١) قائمة بهذه المشروعات المرتبطة بالنهوض بمجتمع المعلومات بدولة الكويت منها ٢١ مشروعاً كلف بتنفيذها الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات و ٩ مشروعات كلفت بها جهات أخرى هي: مجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة المواصلات، وزارة التجارة والصناعة، لجنة المناقصات المركزية، وزارة التربية، ديوان الخدمة المدنية وقد تم توزيع المشاريع والمبادرات على القطاعات الخدمية مثل التعليم والصحة والتجارة والحكومة كما هو موضح بالملحق رقم (٢) .

وصف التقدم في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية والجوانب التي تم تحقيقها

تم تنفيذ عدة مشروعات ترتبط بسياسات الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل تتضمن:

- مشروع البوابة الالكترونية الرسمية لدولة الكويت والتي تم اطلاقها بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٩ والانتهاء من المرحلة الأولى، وقد بدأ التخطيط للمرحلة الثانية والتي من المتوقع بدأ العمل بها في عام ٢٠١١.
- مشروع شبكة الكويت للمعلومات وهو عبارة عن شبكة حضرية (Metropolitan) لربط الجهات الحكومية مع بعضها البعض، وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع والتي شملت بناء العمود الفقري للشبكة وربط ٥٤ جهة حكومية بها. وقد بدأ العمل بالمرحلة الثانية من الشبكة حيث تم ربط الأنظمة الوطنية الحكومية بالشبكة وتم تشغيل خدمة الـ IP telephony كما سيتم ربط المزيد من الجهات الحكومية.
- البرنامج التدريبي للكوادر الوطنية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات الخاص بتأهيل وتطوير قدرات العاملين المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات بالقطاع العام، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى، وبدأ العمل في المرحلة الثانية منه وجاري التحضير للمرحلة الثالثة منه.
- البرنامج الوطني التوعوي في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهو برنامج خاص بمحو الأمية الحاسوبية وسد الفجوة الرقمية ونشر الوعي باستخدامات تكنولوجيا المعلومات والتعريف بالخدمات الحكومية الالكترونية ونشرها والعمل على زيادة استخدامها.
- بوابة الدفع الالكتروني، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع والتي تتضمن وضع الاطار الاداري والفني والتعاقد للمشروع وبدأ العمل به حيث تقوم حالياً وزارة المالية ووزارة العدل بأعمال التحصيل لبعض خدماتها الالكترونية بواسطة هذه البوابة. ومن المتوقع استكمال الجانب التشريعي لهذه المبادرة متى ماتم اصدار قانون المعاملات الالكترونية.
- مشروع الميكنة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التجارة والصناعة والذي يشمل ميكنة تصاريح واذونات العمل وميكنة اصدار التراخيص التجارية والربط بين الوزارتين وتقديم خدماتهما الكترونياً، ويدخل ضمن المشروع ايضاً نظام الرعاية الأسرية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- نظام الملف الصحي الالكتروني للمواطنين والذي يتضمن ميكنة الملفات والتاريخ الطبي للمواطنين والأفراد وتقديم الخدمات الصحية المرتبطة به الكترونياً.
- البطاقة الذكية للمواطنين، وهو تحويل البطاقات المدنية التي تصدرها الهيئة العامة للمعلومات المدنية إلى بطاقات ذكية تحمل شريحة الكترونية تخزن عليها المعلومات الخاصة بالمواطنين يمكن توظيفها والاستفادة منها في الخدمات الالكترونية.

نعم	وجود استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (نعم/لا)
فبراير ٢٠١٠	تاريخ اعتماد الاستراتيجية
الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات The Central Agency for Information Technology	اسم الهيئة الحكومية المسؤولة عن الاستراتيجية (باللغتين العربية والإنكليزية)

وتيرة تنفيذ الاستراتيجية (ممتاز / جيد / متوسط / محدود)	جيد
--	-----

باء- الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو الشراكة متعددة القطاعات

وجود حوار وتواصل بين الفرقاء المعنيين في صياغة الاستراتيجيات الإلكترونية لمجتمع المعلومات

حرصت دولة الكويت على الدور الفاعل للقطاع الخاص في التنمية وذلك من خلال تشجيعه على استخدام الوسائط الإلكترونية في أعماله وتقديم خدماته، وإشراكه في الخطط الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية، ومن أوجه اهتمام الدولة بمشاركة القطاع الخاص في صياغة الاستراتيجيات الإلكترونية وجود عضوين في مجلس إدارة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات كممثلين للقطاع الخاص، ومن هذا المدخل ساهم القطاع الخاص في وضع سياسات مجتمع المعلومات الواردة في الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل. كذلك يوجد مجموعة من ممثلي القطاع الخاص في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وهو الجهة المسؤولة عن الخطة التنموية الخمسية للدولة. وقد أخذ بعين الاعتبار أن يقود القطاع الخاص التنمية وفق آليات محفزة تشمل الشراكة الفاعلة بين القطاع العام والخاص، وتنوع هيكل الملكية في الأنشطة الاقتصادية، وتوفير الأراضي اللازمة لأعمال القطاع الخاص، وتطوير الأطر التشريعية التجارية و الاقتصادية وتشريعات العمل.

تحديد الآليات على المستوى الوطني لإطلاق وترويج الشراكات بين المعنيين بمجتمع المعلومات

في إطار سعي الدولة إلى الاستفادة من تجارب الآخرين وتبادل الخبرات والمعرفة، وضعت الخطة القطاعية لتكنولوجيا المعلومات أكثر من آلية لمشاركة القطاع الخاص بأعمالها:

- إفساح مجال ودور أكبر للقطاع الخاص لمشاركة جادة في التطوير وزيادة الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات وتهيئة المناخ للتحويل من مستهلكين ومستخدمين للتكنولوجيا إلى منتجين لها مع توفير مناخ وبيئة داعمة للقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الحكومية بطريقة BOT, PPP أو أي وسائل تثبت فعاليتها العملية.
- اعتماد خدمة التعهيد Outsourcing كوسيلة فعالة لمساعدة القطاع الحكومي لتكنولوجيا المعلومات في التخطيط المستقبلي، نظراً لما أدت إليه التطورات المتلاحقة في المجال من صعوبة ملاحقة المستجدات التكنولوجية.
- استخدام المنتج الكويتي كلما كان ممكناً والالتزام بالمواثيق الدولية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية للمنتجات والخدمات.
- الشفافية في الأداء وتعظيم الإنتاجية بهدف تخفيض التكلفة والاستفادة القصوى من التكنولوجيا مقابل التكلفة.
- دعم أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وجود أو إنشاء شراكة واحدة على الأقل بين القطاع العام والخاص أو شراكة متعددة القطاعات

من أمثلة الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص هو انشاء بوابة الدفع الإلكتروني "تسديد" للخدمات الحكومية الإلكترونية. وتم ذلك تحت اشراف الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وبالاتفاق بين وزارة المالية وشركة الخدمات المصرفية الآلية (Knet) وهي شركة تضم في عضويتها كل البنوك الكويتية وشركات التسهيلات والاجارة لربط أجهزة الصرف الآلي ووسائل التحصيل ضمن شبكة موحدة. وقد استثمرت هذه الشركة في وضع بنية تحتية خاصة بالدفع الإلكتروني تم اعتمادها كآلية للتحصيل الإلكتروني للخدمات الحكومية الإلكترونية. وتشارك في هذه الخدمة حالياً ١٣ جهة حكومية وبلغ خلال سنة ٢٠١٠ مجموع ما تم تحصيله 6,131,000 دك .

كذلك تقوم المجمعات التجارية والجمعيات التعاونية بتوفير أماكن لأكشاك خدمة ذاتية (Kiosks) للجهات الحكومية مثل وزارة الداخلية والهيئة العامة للمعومات المدنية لتقدم من خلالها خدماتها الإلكترونية حكومية.

جيم- دور المنظمات غير الحكومية

ينطوي تحت مظلة المنظمات غير الحكومية مجموعة من المؤسسات الأهلية التي تمثل المجتمع المدني في الكويت التي تبلغ ٢٧٩ كما هو موضح بالملحق رقم (٣)، فهناك جمعيات النفع العام التي يصل عددها إلى ٦٢ جمعية، يضاف إلى ذلك حوالي ٤٧ جمعية تعاونية يمثلون أعضاء اتحاد الجمعيات التعاونية، بالإضافة إلى مؤسسات مثل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجائزة سمو الشيخ سالم العلي السالم الصباح.

وتقوم الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات بتمويل من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بعمل معسكر صيفي تدريبي سنوي للطلبة والطالبات في مراحل التعليم العام ليتم تدريبهم على نظم التشغيل مثل الويندوز والبرامج المكتبية مثل أوفيس لمدة شهر خلال العطلة الصيفية حيث تم تدريب ١٥٥ طالب وطالبة في عام ٢٠٠٩ و ١٤٠ طالب وطالبة في عام ٢٠١٠.

وقد قام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بوضع ورقة "دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الاندماج الرقمي في اطار تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية" تهدف إلى بناء الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني كأحد أطراف المصلحة ضمن منظومة عمل مشروع الحكومة الالكترونية، والعمل سويا على سد الفجوة الرقمية ومحو الأمية المعلوماتية وبناء القدرات بين مختلف شرائح المجتمع وصولا الى الاندماج الرقمي، الاستفادة من خبرات مؤسسات المجتمع المدني في الوصول والتعامل مع مختلف الشرائح الاجتماعية والمهنية خاصة في طرح الموضوعات والقضايا المرتبطة بمشروع الحكومة الالكترونية، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني في استخدام الوسائط الالكترونية لدعم أعمالها وأنشطتها وخدمة أعضائها، والعمل كأحد القنوات المتاحة للجمهور للنفاد إلى الخدمات والمعلومات الحكومية. وتم عرض هذه الورقة على مؤسسات المجتمع المدني وتم عقد لقاء مفتوح مع ممثلهم لمناقشتها حيث أبدت دعمها للورقة المقدمة من الجهاز والتي أصبحت الآن منطلقا للتعاون معهم.

ويتم حاليا بحث التعاون بين الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والجمعية الكويتية لتقنية المعلومات في مجال توعية المجتمع ودراسة التوصيف الوظيفي للعاملين من الكادر الوطني في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ثانياً- البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ألف- هيكلية السوق والبيئة التنظيمية

هيكلية السوق والبيئة التنظيمية

تعتبر وزارة المواصلات هي الجهة المناط بها حاليا تنظيم قطاع الاتصالات ويشمل ذلك سوق الاتصالات الثابت وسوق الاتصالات النقال ومزودي خدمة الانترنت والاتصالات الدولية وخدمات البرق ونقل المعلومات والتلكس، كما أن وزارة المواصلات هي الجهة الوحيدة التي تقدم كافة خدمات الهواتف الأرضية والاتصال الدولي للأفراد أو المؤسسات، وهي الجهة المسؤولة عن وضع السياسات الخاصة بقطاع الاتصالات بدولة الكويت. وقامت وزارة المواصلات بوضع مشروع لتنظيم قطاع الاتصالات الكويتي يتضمن انشاء هيئة لتنظيم الاتصالات وهو حاليا تحت الدراسة تمهيدا للبدء بالإجراءات التشريعية لاقتراره. أما بالنسبة لسوق الاتصالات النقالة وسوق مزودي خدمات الانترنت فجميع المشغلين هم من القطاع الخاص ويخضعون لرقابة وزارة المواصلات. ووزارة المواصلات هي المسؤولة عن اصدار التراخيص لسوق الهاتف النقال ومزودي خدمة الانترنت وهي التي تنظم التشغيل البيئي والبت في أي خلاف بين مشغلين الشبكات. ويعتبر انشاء هيئة لتنظيم قطاع الاتصالات أحد المشروعات الواردة في خطة التنمية المتوسطة الأجل كما أن تخصيص قطاع الاتصالات بما في ذلك خدمات الهاتف الثابت والاتصالات الدولية هو من ضمن السياسات الواردة في خطة التنمية.

وصف للبيئة التنظيمية وعدد ووضع رخص الاتصالات

كما أشرنا في الجزء السابق أن وزارة المواصلات هي الجهة المسؤولة حاليا عن تنظيم قطاع الاتصالات ويشمل ذلك سوق الاتصالات الثابت وسوق الاتصالات النقال ومزودي خدمة الانترنت والاتصالات الدولية وخدمات البرق ونقل المعلومات والتلكس، ولا توجد إلى هيئة لتنظيم قطاع الاتصالات، إلا أنه تم اعداد مشروع لتنظيم قطاع الاتصالات يشمل ضمنه انشاء هيئة لتنظيم الاتصالات وهو حاليا تحت الدراسة تمهيدا للبدء بالإجراءات التشريعية لاقتراره. ووزارة

المواصلات هي أيضا المشغل الوحيد لخدمات الهاتف الأرضي والاتصال الدولي. أما بالنسبة لسوق الهاتف النقال فيوجد حاليا ٣ (زين، الوطنية، فيفا) مشغلين جميعهم من القطاع الخاص ويخضعون لرقابة وزارة المواصلات، كما أن سوق خدمات الانترنت يوجد به حاليا ٤ مشغلين (كوالتي نت، زاجل، فاست تلكو، وجلف نت) جميعهم من القطاع الخاص ويخضعون أيضا لرقابة وزارة المواصلات.

باء- البنية الأساسية

شبكات الهاتف الثابت والمحمول

تغطي شبكات الهاتف الثابت والمحمول كامل الرقعة الجغرافية لدولة الكويت سلكيا ولاسلكيا عن طريق وزارة المواصلات وشركات الهواتف المحمولة ومزودي خدمة الإنترنت. ولا تزال وزارة المواصلات مسؤولة عن ادارة وتشغيل شبكة الهاتف الثابت والبنية الأساسية والفقارية للاتصالات. ويوجد في دولة الكويت ٣١ مقسماً رئيسياً بسعة ٧٧٦ ألف خط يستخدم منها حالياً 566'30٠ خط وبذلك تصل نسبة الخطوط المستخدمة مقارنة بالسعة الكلية ٧٣٪. وقد انتهت وزارة المواصلات من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الألياف الضوئية الخاص بتطوير وتحديث شبكة الهاتف الأرضية ومدها إلى ٢٦ منطقة سكنية من أصل ٣٥ منطقة يشملها المشروع في مرحلته الحالية حيث بلغت كلفة هذه المرحلة ٤٥ مليون دينار كويتي. ويوفر هذا المشروع ساعات عالية لكل وحدة (80 Mbps) بحيث يمكنها استخدام الخدمة الهاتفية وربط الانترنت والإرسال التلفزيوني التفاعلي عبر نفس وصلة الربط. وتوجه وزارة المواصلات إلى ربط المناطق الجديدة بالألياف البصرية كبنية أساسية للاتصالات بدلا من الأسلاك النحاسية، ولديها خطط حاليا باستبدال الأسلاك النحاسية في المناطق القديمة بالألياف البصرية حيث تضع حاليا التصورات الخاصة بالمشروعات المتعلقة بهذا الجانب. وأجرت وزارة المواصلات في النصف الأول من عام ٢٠١١ خفض لجدول تعرفه المكالمات الدولية.

أما اشترابات الهواتف النقالة فقد بلغت ٤,٤ مليون مشترك وبنسبة ١٦٠ خط لكل ١٠٠ نسمة. وتعتمد شركات الهواتف المتنقلة ومزودي خدمة الانترنت على البنية التحتية لوزارة المواصلات في تشغيل خدماتها حيث تقوم بتأجير الدوائر الالكترونية وبعض المواقع التابعة للوزارة.

وقد بلغ عدد شركات الهواتف المتنقلة بدولة الكويت ٣ شركات هي زين والوطنية وفيفا، وجميعهم شركات اقليمية. وتعتبر شركة فيفا هي ثالث شركة دخلت سوق الاتصالات المتنقلة حيث تم ترسية الرخصة الثالثة عليها بعد مزايمة مفتوحة، وبلغت قيمة هذه الرخصة ٢٩٨ مليون دينار كويتي. وقامت شركات الهواتف المتنقلة باستثمارات ضخمة في توسعة شبكتها شملت التحول إلى تقنية الجيل الثالث والتوسع بالبنية التحتية من ناحية الانتشار لتغطية الرقعة الجغرافية ولتلبية النمو المتزايد في الاستخدام. وساهمت هذه الاستثمارات في زيادة كم ونوع الخدمات المقدمة لكافة شرائح المستخدمين وتعزيز قدراتها التنافسية محليا وإقليميا ووفر لها القدرة على توفير حزم خدمات لمشركيها بكلفة مالية أقل ولفترات زمنية أطول وهو ما ساهم بتعزيز قدراتها التنافسية في جذب المزيد من المشتركين على مستوى دولة الكويت.

مزودو خدمات الإنترنت

أما مزودي خدمة الانترنت فيبلغ عددهم حاليا ٤ شركات محلية هم: كوالتي نت، زاجل، وفاست تلكو، وشبكة الخليج، وجميعهم قد قام بتنفيذ باستثمارات رئيسية في شبكاتهم لاستيعاب الطلب على النفاذ لشبكة الانترنت وتوفير ساعات جديدة وأكبر وخفض كلفة التشغيل وخلق قنوات تسويقية جديدة لخدماتها. وتحول سوق الانترنت بدولة الكويت أكثر فأكثر

إلى السعات العريضة (Broadband) وأصبحت تقنية الواي فاي (Wi-Fi) وخطوط المشتركين الرقمية (DSL) واسعة الانتشار على مستوى الاشتراكات الفردية أو المؤسسية. ويفيد جميع مزودي خدمة الانترنت أن الطلب على السعات العالية أصبح السوق الرئيسي لخدمة الانترنت، حيث بلغ عدد اشتراكات الحزم العريضة عبر الخطوط الثابتة ٤٦٠٠٠ اشتراكا في عام ٢٠١٠. تضاعفت السعات المتوفرة للأفراد تجاريا على الخطوط الثابتة لتصل إلى ٨ ميغابايت بعد أن كانت قبل سنتين في حدود ٤ ميغابايت. وعلى مستوى المؤسسات أصبح جميع مزودي خدمة الانترنت قادرين على توفير السعات العالية حسب الطلب، كما أن جميعهم لديهم خطوط ربط مرادفة تضمن استمرارية خدمة الانترنت إذا ما حصل أي انقطاع في خطوط الربط الأساسية.

ولا يقتصر مجال مزودي خدمة الانترنت على توفير الانترنت فقط، بل جميعهم يعمل في مجال نقل البيانات وتطورت خدماتهم في هذا المجال ليشمل خلق شبكات حضرية لبعض العملاء باستخدام البنية التحتية لمزودي خدمة الانترنت أو ربطهم بمقار عمل دولية خارج الكويت. كما أن جميع مزودي خدمة الانترنت يقومون حاليا بتوفير وإدارة خدمات الانترنت الأساسية مثل البريد الإلكتروني واستضافة المواقع للمؤسسات. وتطور عمل مزودي خدمة الانترنت ليدخل في مجال التطبيقات الشبكية مثل المهاتفة عبر بروتوكول الانترنت (IP Telephony) والاتصال المرئي (Video Conferencing)، وبعضهم أنشأ حسابات رقمية لتقديم خدمات مرتبطة باستخدامات الانترنت. ويبلغ عدد مستخدمي شبكة الانترنت حاليا في دولة الكويت حوالي ١,١ مليون مستخدم أي ما يقارب ٣٨.٢٥% من إجمالي عدد السكان. ولقد ساهمت المنافسة الشديدة بين مزودي خدمة الانترنت على خفض كلفة الاشتراكات وهو ما ساعد في زيادة الطلب على السعات العالية.

انتشار الحاسوب

بلغ حجم سوق تكنولوجيا المعلومات بدولة الكويت في عام ٢٠١٠ حوالي ٧٦٩ مليون دولار أمريكي. منها ما يقارب ٣٣٩ مليون دولار حجم مبيعات أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها، و204 مليون دولار حجم مبيعات البرمجيات، و231 مليون دولار حجم أعمال الخدمات المعلوماتية. وبلغ معدل انتشار الحاسب الآلي لكل ١٠٠ نسمة ٣٨% في عام ٢٠١٠.

جيم - المبادرات/المشاريع في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير خدمات جديدة

اهتمت دولة الكويت بتعزيز المنافسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فتوجد اليوم ثلاث شركات للهواتف المتنقلة، وأربع مزودين لخدمة الانترنت، بالإضافة إلى عدد من الشركات المرخص له بنقل البيانات والاتصال اللاسلكي والساتلي مثل (VSAT).

واتبع أسلوب المزايدة بشكل عام في منح التراخيص لشركات الهواتف النقالة ومزودين خدمة الانترنت. فقد شهد عام ٢٠٠٨ المزايدة على الرخصة الثالثة للهواتف النقالة والتي تمت ترسيته على شركة فيفا بمبلغ ٢٩٨ مليون دينار كويتي. وتعكف وزارة المواصلات حاليا على وضع لائحة لتنظيم سوق مزودي الانترنت وفتح التراخيص في هذا المجال. كما تعكف الدولة على وضع مشروع قانون لإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات نظرا لحاجة الدولة إلى هذه الهيئة. أما بالنسبة لقطاع تكنولوجيا المعلومات فقد وضع مشروع قانون للمعاملات الإلكترونية ينظر به حاليا في البرلمان كما أن هناك مشروع للجرائم الإلكترونية ومشروع آخر لتعديل قانون الملكية الفكرية من المنتظر أن يتم البت فيهما على مستوى الجهات الحكومية ذات العلاقة قبل أن يحال إلى مجلس الأمة.

دال- ترابطية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

قطعت دولة الكويت شوطا هاما في تحقيق الشمول الرقمي، وقد ساهمت المنافسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز قدرات وامكانيات شركات الاتصالات ومزودي خدمة الانترنت وخفض كلفة الخدمة للمستهلكين وزيادة الاستثمار في البنية التحتية للوصول إلى أكبر عدد من المشتركين ورفع مستوى جودة الخدمة، وأصبح مزودي خدمة الانترنت قادرين على توفير خدماتهم بشكل متكافئ وايصالها إلى جميع المناطق الحضرية السكنية منها والتجارية وبنفس الكلفة. فالسعات العالية متوفرة للجميع بنفس الكلفة والحجم وبساعات متفاوتة تناسب مستويات الدخل المختلفة للأسر المعيشية والشركات بمختلف أحجامها واعداد موظفيها.

على صعيد الامتداد الجغرافي لدولة الكويت فقد اهتمت شركات الهواتف المتنقلة بتقديم خدمات الانترنت الجواله (Mobile Internet) لعملائها، واستثمرت بشكل كبير في بنيتها التحتية لتوفير هذه الخدمات لتغطي بها كامل الرقعة الجغرافية بدولة الكويت من الحدود إلى الحدود خاصة في مجال تقنية الجيل الثالث (3G). وبما أن شركات الهواتف المتنقلة غير مرخص لها بتوفير خدمة الانترنت بشكل مستقل للمستخدمين، فقد اعتمدت في ذلك على مزودين خدمة الانترنت ودخلت في شراكات واتفاقيات معهم مما عزز دور مزودي خدمة الانترنت في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المثير للاهتمام أن شركات الهواتف المتنقلة توفر خدمة الانترنت للأفراد بسعات أعلى (٧.٢ أو ١٤.٤ أو ٢٢ أو ٤٨) ميغابايت مما جعلهم في موقع المنافس لمزودي خدمة الانترنت وكوّن لهم حصة سوقية رئيسية.

أما على مستوى المؤسسات التعليمية، فكل مدرسة تابعة لوزارة التربية بمختلف مراحلها لديها مختبر حاسب آلي على الأقل ومرتبطة بشبكة الانترنت من خلال مبادرة أطلقتها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بالتعاون مع وزارة التربية. وبالنسبة للجامعات والمعاهد التطبيقية، فهي جميعا مرتبطة بشبكة الانترنت وتوفر هذه الخدمة للطلاب والهيئة التدريسية بشكل حر. وتتميز جامعة الخليج وهي جامعة خاصة على وجه التحديد في انها توفر خدمة الانترنت على مستوى الحرم الجامعي أي (On-Campus).

أما المؤسسات الصحية فهي جميعا مربوطة حاليا ضمن شبكة وزارة الصحة وتستخدم انظمة مركزية مثل نظام الدخول أو نظام صرف الأدوية. ويشمل الربط المناطق الصحية والمستشفيات والمستوصفات. أما المرافق العامة مثل المجمعات التجارية والفنادق والمقاهي والمطاعم واماكن الترفيه فهناك توجه ظاهر وملحوظ لديها في جذب العملاء واستقطابهم من خلال توفير خدمة الانترنت إما بشكل مجاني أو بمبلغ رمزي بسيط.

وعلى صعيد القطاع الحكومي بدأ الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات في سنة ٢٠٠٨ مشروع إنشاء وتنفيذ شبكة وطنية لنقل وتبادل المعلومات (Kuwait Information Network - KIN) وتضمنت الخطة القطاعية استكمالها وهو مشروع وطني لبناء وتطوير البنية التحتية اللازمة لنظم وشبكات الاتصالات والمعلومات في الدولة من خلال ربط شبكات المعلومات لجميع الوزارات والهيئات الحكومية بشبكة معلومات واحدة تساهم في تكامل التطبيقات الحكومية وتبادل البيانات والمعلومات بينها بسرية وجودة عالية. ويتكون المشروع من ثلاثة أجزاء: البنية التحتية للشبكة الحكومية، ومركز إدارتها، ومنظومة حمايتها (Security)، وتم ربط ٥٤ جهة حكومية بها كما تم ربط الأنظمة الوطنية بها أيضا.

هـ البنية الأساسية للإنترنت

شبكة الانترنت الفقارية (Internet Backbone)

توفر وزارة المواصلات البنية الأساسية لشبكة الانترنت (Backbones) وهي مسؤولة عن ادارتها وتشغيلها ويستخدم مزودو خدمة الانترنت هذه البنية لبناء شبكاتهم الخاصة لربط عملائهم بشبكة الانترنت، والاستثمار في بناء سعات نقل أعلى للبيانات وتأجير مواقع دوائر دولية ذات سعات عالية، وتمتد البنية الأساسية لشبكة الانترنت على جميع المقاسم التابعة لوزارة المواصلات.

البنية الأساسية لشبكة الإنترنت

يتم الربط بشبكة الانترنت عن طريق وزارة المواصلات وعبر عدة خطوط ألياف ضوئية هي:

- خط الربط البحري بالألياف الضوئية المشتركة بين دول الخليج فوغ (FOG) (الكويت والبحرين وقطر والسعودية وعمان والإمارات) ، حيث أن الأخيرة تمثل أول نقطة تبادل إقليمية (IXP) لدولة الكويت لهذا الخط.
- خط الربط البحري بالألياف الضوئية فلاغ فالكون (Flag Falcon) لربط الكويت (السالمية) مع السعودية (خبر) و عمان (السيب).
- خط الربط البري بين الكويت والسعودية (الخفجي وحفر الباطن) الذي تم تطويره مع بداية سنة ٢٠٠٩ ليصبح النقطة الاحتياطية لربط الكويت بشبكة الانترنت من خلال نقطة التبادل الإقليمية (IXP) بالرياض، وقد ساعد ذلك في استمرارية خدمة الانترنت بدولة الكويت عند انقطاع الخط البحري (بندر عباس - إيران).

- خط الربط البحري بالألياف الضوئية فلاغ وسيمواي ٤ (FLAG, SMW4)
- خط الربط البحري بين الكويت وإيران (بندر عباس).
- خط الربط البري بين الكويت والعراق (البصرة).

ويوجد لدى كل مزود رئيسي لشبكة الانترنت خطوطا بديلة لحالات الطوارئ.

نقاط الواي فاي (WiFi) و واي ماكس (WiMAX)

تنتشر نقاط الواي فاي WI-FI اللاسلكية في المرافق العامة، مثل المجمعات التجارية ومراكز الخدمات والمقاهي والفنادق ومطار الكويت الدولي وبعض المؤسسات الحكومية، وقد ازدادت أعدادها كنقاط عامة للنفاذ (Access Points) بشكل ملحوظ خلال السنتين الماضيتين كونها عنصر جاذب لمرتادي المرافق العامة، وهو ما أدى بشكل غير مباشر إلى انحسار ظاهرة مقاهي الانترنت، وأصبحت تقنية الواي فاي أيضا مستخدمة على نطاق واسع في المنازل مع الخطوط الرقمية DSL وخطوط الحزم العريضة (broadband) حيث لاقت إقبالا كبيرا من الأسر، وساهم في ذلك الحوافز والعروض التشجيعية التي قدمها مزودو شبكة الانترنت للمستهلكين وحاجة الأسر في مساكنهم إلى نقطة نفاذ للانترنت يمكن استخدامها من جميع افراد الأسرة بنفس الوقت والأمر نفسه في المؤسسات التجارية الخاصة والمتوسطة والصغيرة وما تتيحه هذه التقنية من توفير في كلفة النفاذ للانترنت. وأصبحت تقنية الواي فاي هي نمط النفاذ الشائع والأكثر انتشارا في الكويت.

وتقوم شركة مدى للاتصالات بتقديم خدمات الاتصالات والنفاذ للانترنت باستخدام تقنية الواي ماكس ، ولا يبدو أن مزودي خدمة الانترنت أو مشغلي شبكة الهاتف النقالة لديهم اهتمام بتبني تكنولوجيا الواي ماكس، حيث أن جميعهم قد أبدى الاهتمام بتجربة تكنولوجيا LTE التي تتيح ساعات أكبر وأسرع من الواي ماكس.

شبكة الألياف الضوئية على المستوى الوطني

تغطي شبكة الألياف الضوئية حاليا ٢٦ منطقة في دولة الكويت هم: فهد الأحمد، المنقف (القديمة + الجديدة)، سعد العبدالله ، القيروان، عبدالله المبارك، النهضة، الزهراء، السلام، حطين، الشهداء، سلوى، الرميثية، السالمية، راس السالمية، الفنتاس الزراعية، اشبيلية، الفنتاس، مدينة الكويت (العاصمة)، الفحيحيل، الصباحية، ابو حليفة، مبارك الكبير ، القرين، النسيم، الواحة، صباح الناصر.

مراكز الانترنت المحلية

ترتبط دولة الكويت بنقطتين تبادل اقليمية: واحدة بدولة الامارات العربية المتحدة والثانية بالمملكة العربية السعودية. كما لديها نقطة تبادل محلية هي KuwaitNic.

المخدمات الإقليمية

ترتبط دولة الكويت بمخدمين إقليميين هما كيوتل (QTEL) في قطر وايمكس (Emix) بالامارات وهم نقطتين محليتين للمخدم الرئيسي كي روت (K Root) الذي يديره سجل الانترنت الاقليمي رايب أن سي سي (RIPE NCC).

تكاليف عبور (transit) الانترنت والاتصال الدولي (Interconnection)

تقوم وزارة المواصلات بتحديد تكاليف الاتصال الدولي والعبور لمزودي خدمة الانترنت، وتكلفة ساعات الانترنت التي تقدمها وزارة المواصلات:

- خطوط خدمة الانترنت بساعات عالية E1 بسعة ١ ميغابت بتكلفة ٥٥٠ دينار كويتي، وخط E1 بسعة ٢ ميغابت بتكلفة ١١٠٠ دينار كويتي.
- خطوط الربط الدولي لنقل المعلومات E1 IPLC بسعة ١ ميغابت بكلفة ٢٢٠٠ دينار كويتي، وبسعة ٢ ميغابت بملفة ٤٤٠٠ دينار كويتي، وبسعة DS3 (45 M) بكلفة ٢٣٥٠٠ دينار كويتي، وبسعة STM-1 (155 M) بكلفة ٥٤٥٠٠ دينار كويتي.

- خدمة ربط الشركات بسعات كبيرة (STM 1) بسعة ١٥٥ ميغابت: تغطية كاملة ٤٦٥١٠ دينار كويتي، ونصف تغطية ٣٤١١٠ دينار كويتي، وبدون تغطية ٢٦٣١٠ دينار كويتي.

السعة الكلية للحزم الدولية

تبلغ السعة الكلية للحزم الدولية للنفاذ إلى الانترنت ١٠ جيجا بت في عام ٢٠١٠.

ثالثاً- النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

ألف- المعلومات المتاحة للعموم

أنشطة تطوير وترويج المعلومات

مع الارتفاع الملحوظ في نسبة النفاذ لشبكة الانترنت بدولة الكويت وانتشار الحزم العريضة منها وتوفرها بشكل كبير عبر بيئة الهواتف المتنقلة ووجود وانتشار النقاط العامة للنفاذ، زاد الاهتمام باستخدام شبكة الانترنت كوسيلة لنشر المعلومات وتوفيرها، وأصبح استخدام البيانات التقنية التي تتيح تصميم وتحديث هذه المواقع بشكل ديناميكي ولحظي وتفاعلي أكثر انتشاراً بين المؤسسات والأفراد، وأصبح التركيز على سهولة عرض البيانات والبحث عنها والتركيز على وجود عناصر تفاعلية لعرض المحتوى واسترجاع البيانات والقيام بأعمال إلكترونية أحد العوامل المهمة التي يهتم بها أصحاب المواقع على شبكة الانترنت سواء كانت جهات حكومية أو مؤسسات خاصة أو أفراد. وأصبح الجميع يدرك أن مواقع شبكة الانترنت هي واجهة رئيسية للجهة أو المؤسسة وهي حلقة وصل بينها وبين المستخدمين من خدماتها وأداة تسويقية مهمة ووسيلة جذب.

وما زاد الاهتمام بهذا الجانب هو رغبة الكثيرين من المستخدمين بالتعامل الإلكتروني مع الجهات التي تتطلب أعمالهم أو أحوالهم المعيشية التعامل لما يوفره من مرونة وسهولة وتوفير للوقت، ويعتبر أحد وسائل تقييمهم في اختيار التعامل مع مؤسسة دون غيرها.

كما لوحظ أيضاً دخول قناة جديدة في أنشطة تطوير وترويج المعلومات وهي الشبكات الاجتماعية وفيما يسمى بالاعلام الاجتماعي أو التسويق الاجتماعي، حيث أن نشر الخبر والتعريف بالخدمات الجديدة، وأي توضيح مطلوب أو تعديل على قرار أو خدمة أصبح أسهل وأيسر وأسرع عبر الشبكات الاجتماعية التي أصبحت منتشرة بشكل كبير بين الأفراد، وساهم في هذا الانتشار الكبير توفرها عبر بيئة الهواتف النقال. وينطبق ذلك على الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني على حد سواء. ويعتبر موقع الفيسبوك وتويتر هم أكثر الوسائل الاجتماعية التي تستخدم من قبل المؤسسات في هذا الجانب.

وتحول اهتمام الجهات الحكومية الموضحة بالملحق رقم (٥) إلى استخدام مواقعها الإلكترونية كحلقة وصل بينها وبين المستخدمين من خدماتها بعد أن كان فقط مقصوراً على نشر المعلومات والتعريف بالجهة، وقام عدد كبير منها بإعادة تطوير مواقعها لتتضمن أدوات لإدارة المحتوى تساهم في تعزيز التواصل بينها وبين المواطنين والتعريف بخدماتها وتقديمها بصورة إلكترونية.

ويبقى القطاع الخاص متقدماً بشكل ملحوظ في هذا الجانب كونه أكثر ديناميكية وتفاعلاً مع قاعدة عملائه، وأصبحت مواقع مؤسسات القطاع الخاص موجه أكثر نحو إدارة العلاقة مع العملاء وليس فقط وسيلة للتسويق أو التواصل معهم، واهتمت مؤسسات القطاع الخاص بتبني أكثر من قناة إلكترونية في ترويج المعلومات حيث تبنت بشكل أكبر الاعلام الاجتماعي والتواصل عبر بيئة الهواتف المتنقلة.

وساهمت شركات الاتصالات في زيادة استخدام الرسائل القصيرة (SMS) والمتعددة الوسائط (MMS) كوسيلة معلومات تفاعلية منخفضة الكلفة. فقد أصبحت الرسائل القصيرة وسيلة إخبارية ووسيلة أعمال تفاعلية تقدم معلومات عن خدمات معينة ووسيلة ترويجية ووسيلة ربط بأنظمة معلوماتية وأعمال مؤسسية. وقد لوحظ أن النشاط الإخباري

والاعلاني والاعلامي قد زاد بدرجة كبيرة بدعم من شركات الاتصالات المتنقلة لما يمثل من محتوى جاذب ومدر للدخل بالنسبة لها.

كذلك زاد استخدام الامداد الخبري (RSS Feeds) عبر المواقع الالكترونية ذات الطابع الخبري والاعلاني كوسيلة انتشار ونقل للمحتوى الوطني والمحلي الالكتروني التي تتيح استخدام عناوين الموضوعات أو الملخصات البسيطة مع الصور للجذب نحو قراءة المحتوى الرئيسي، وتعتبر أداة سريعة ومبسطة تتوافر في بيئات عديدة مثل الهواتف الذكية والحواسيب اللوحية والشبكية بالإضافة إلى أجهزة الحاسب الالي تمكن مستخدميها من معرفة وتحديد المحتوى الذي يودون متابعته أو الاطلاع عليه.

وتضمنت خطة التنمية المتوسطة الأجل مشروع (تهيئة البوابة الفرعية لمشاركة الجمهور) والذي يهدف إلى نشر وإعلان السياسات والتوجهات من خلال موقع بوابة الحكومة الإلكترونية، كما يسمح لفئات المجتمع المختلفة بالمشاركة والتعرف على سياسات الحكومة في مختلف المجالات، الأمر الذي يؤدي إلى بناء مزيد من الثقة بين المواطن والحكومة واستفادة الحكومة من آراء ومقترحات فئات المجتمع المختلفة عن طريق توفير وسيلة للتواصل بين المواطن والحكومة واستخدامها في استطلاع الآراء وإجراء الاستبيانات.

استخدام المواطنين والحكومات المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بلغ عدد مستخدمي شبكة الانترنت في دولة الكويت حوالي ١,١ مليون مستخدم بما يعادل ٣٨.٢٥% من اجمالي عدد السكان بزيادة تتعدى ٤% عن ما كان عليه عدد المستخدمين في عام ٢٠٠٩. أما على مستوى القطاع الحكومي فجميع الجهات الحكومية مرتبطة حالياً بشبكة الانترنت لاستخدامها بما يخدم مجال أعمالها.

ولوحظ أن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي الالكتروني (Social Networking) هو الظاهرة الرئيسية والاستخدام الأكبر بين الأفراد في نشر المعلومات وتبادلها، فبعد أن كانت المدونات والمنتديات والرسائل القصيرة هي النمط الرئيسي في استخدام الشبكة الاجتماعية الالكترونية، حل محلها موقع الفيسبوك وتويتر وبرامج الماسنجر المتوفرة عبر الهواتف الذكية. ويرجع السبب في ذلك إلى سهولة استخدامها مقارنة بإنشاء مدونة أو منتدى، وكذلك سهولة استخدامها وتوفرها بشكل كبير عبر بيئة الهواتف النقالة. ويبلغ عدد مستخدمي موقع الفيسبوك من دولة الكويت حوالي 822,640 مشترك. وما عزز انتشار استخدام الشبكات الاجتماعية هو ما تسمح به لتكون شبكة مقصورة على الأصدقاء المحلي، أو تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي أو الترفيهي أو الاجتماعي أو الأدبي.

ونتيجة لذلك توجهت الكثير من مؤسسات القطاع الخاص إلى استخدام الشبكات الاجتماعية للترويج والتواصل مع عملائها، وبدأت الجهات الحكومية مثل الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارة التربية باستخدام الشبكات الاجتماعية أيضاً، واهتمت الصحافة ووسائل الاعلام بنشر أخبارها وعناوين محتوياتها عبر الشبكات الاجتماعية لجذب أكبر شريحة ممكنة من القراء.

وجود مكتبة عامة إلكترونية

قام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بتطوير وميكنة أعمال المكتبة الوطنية، حيث بدأ في إعداد قوائم الفهارس الالكترونية للكتب والوسائط السمعية والبصرية بجانب الربط مع المكتبات العامة الأخرى بدولة الكويت لتحقيق استفادة المواطن الكاملة في التعرف على ما هو متاح بالمكتبات كمرحلة أولى تمهيدا لنشرها على الموقع الخاص بالمكتبة.

وتُعد مكتبة البابطين المركزية التي أنشئت عام ٢٠٠٦، أول مكتبة رقمية متخصصة في الشعر العربي، باستخدام أحدث وسائل التقنية في جميع مراحل العمل، بهدف مساعدة المستفيدين من خدماتها، والحصول على المعلومات عن طريق نظام آلي متكامل يوفر الفهارس الآلية في البحث عن مصادر المعلومات من صيغة (مارك) للفهرسة (MARC)، كما تعتمد المكتبة على البث المباشر عبر الإنترنت (Video-conferencing) لنقل الأنشطة الثقافية والملتقيات الشعرية

مباشرة للزوار، مع تزويد المكتبة بأحدث البرامج التي تلبي حاجات المستخدمين، ومنها برنامج (إبصار) الذي يعين ذوي الاحتياجات الخاصة من ضعاف البصر على استخدام الحاسوب والاتصال بشبكة الإنترنت.

وتعتبر مكتبة علوم الوقف الالكترونية مركزاً متخصصاً في خدمات المعلومات وعمليات دعم القرار لكافة الجهات المهتمة بالوقف ودوره التنموي في الإسلام، ويحتوي المركز على مكتبة متخصصة تقدم خدماتها المختلفة للعاملين بالأمانة العامة للأوقاف ولجميع الباحثين والمهتمين بمواضيع الوقف في مختلف دول العالم الإسلامي . و تضم المكتبة مجموعة من العناوين المتعلقة بمواضيع الوقف بشكل رئيسي بالإضافة إلى العمل الأهلي والخيري والتنمية كما تحتوي المكتبة على بعض العناوين ذات العلاقة بأنشطة القطاعات المختلفة في الأمانة العامة . و تشمل مجموعات المكتبة على أكثر من ٥.٠٠٠ عنوان تتنوع للمراجع والكتب والوثائق بالإضافة إلى مجموعة من الوسائل السمعية و البصرية و صور عن الحجج الوقفية.

باء- النفاذ إلى المعلومات والمعلومات العامة

توفر نفاذ ملائم للمعلومات العامة الرسمية

يشرف الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات على مشروع (البوابة الالكترونية الرسمية لدولة الكويت) التي تمثل الموقع الرئيسي ونقطة النفاذ الموحدة (Single Access Point) للخدمات الحكومية الداخلة بمشروع (الحكومة الالكترونية). وتعتبر البوابة الرسمية الالكترونية لدولة الكويت البوابة الموحدة لتقديم الخدمات الحكومية الالكترونية لتكون محطة واحدة يستخدمها الأفراد والمؤسسات في النفاذ لهذه الخدمات. وتم تدشين الموقع www.e.gov.kw في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٨، وبلغ مجموع الخدمات المتوفرة على البوابة الالكترونية الرسمية ٤٣١ خدمة منها ٣٥٩ خدمة معلوماتية و ٧٢ الكترونية تشمل ٨ خدمات دفع الكتروني، وكان اجمالي عدد الخدمات المتوفرة على البوابة الرسمية الالكترونية ١١٤ خدمة في عام ٢٠٠٨. وارتفع عدد زائري موقع البوابة ليصل إلى ١,٢٥٥,٢٣٢ زائر من ١٦٢ دولة في عام ٢٠١٠ بعد أن كان ٦٥١,٥١٥ زائر فقط في عام ٢٠٠٩ أي بنسبة زيادة قدرها ٩٢.٦٦% تقريباً. ولا تقتصر البوابة فقط على الأعمال الحكومية بل تشمل خدمات يقدمها قطاع ادارة الأعمال وذلك بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت، والبوابة متاحة للمواطنين والمقيمين والجهات الحكومية وقطاع الأعمال والزائرين باللغتين العربية والانجليزية.

الوصول (المجاني أو الرمزي الكلفة) إلى المجلات والمكتبة والأرشيف العلمي ذات النفاذ المفتوح أو المجاني

تعتبر معظم الاصدارات العلمية بدولة الكويت ذات نفاذ مفتوح ومجاني، فمعهد الكويت للأبحاث العلمية يقوم باصدار مجلة "علوم وتكنولوجيا" الكترونية على موقعه على شبكة الانترنت وهي ذات نفاذ مفتوح ومجاني. ومجلس النشر العلمي التابع لجامعة الكويت يقوم باصدار ١٠ مجلات هي: مجلة الحقوق، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلة التربوية، مجلة العلوم الاجتماعية، مطبوعات لجنة التأليف والتعريب والنشر، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية. وتقوم مؤسسة الكويت للتقدم العلمي باصدار مجلتيهما "التقدم العلمي" ومجلة "العلوم" وهي النسخة العربية لمجلة سينتيفيك أميركان، وتوفر نسخ الكترونية من كل اصدار للمجلتين بموقعها على شبكة الانترنت.

أما الصحف والمجلات فهي تتيح النفاذ المجاني لمواقعها على شبكة الانترنت والتي تشمل الاصدار اليومي والاعداد السابقة ونسخ الكترونية من اصدارها الورقي، وخدمة البحث عن محتوى الموقع.

جيم- مراكز نفاذ مجتمعية متعددة المهام للعموم

وجود نقاط نفاذ مجتمعية متعددة المهام مستدامة ومجانية

حرصت الدولة على بناء الشراكات مع القطاع والمؤسسات غير الحكومية في توفير نقاط اتصال مجتمعية للمعلومات. كما قامت المنظمات غير الحكومية بإنشاء مراكز نفاذ عامة مرتبطة بشبكة الانترنت تتيح للعامة استخدام الانترنت والنفاذ إلى المعلومات الكترونياً، وهذه المراكز إما في مقرات هذه المنظمات أو في مراكز الضواحي المنتشرة عبر البلاد.

وتعتبر المدارس الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى مؤسسات التعليم العالي، نقاط نفاذ عامة. كما توجد نقاط نفاذ لاسلكية (Access Points) عديدة في الأماكن العامة مثل الفنادق والأسواق التجارية والمقاهي ومراكز الطباعة، بعضها بأجر وبعضها دون مقابل، تتيح للمستخدمين الربط بشبكة الانترنت. وقد قامت الجمعية الاقتصادية الكويتية بالتعاون مع شركة مايكروسوفت بإنشاء سبعة مراكز مجتمعية يتوفر بها أعداد من أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها ومربوطة بشبكة الانترنت بالتعاون مع عدد من الجمعيات التعاونية موزعة على المحافظات الست بدولة الكويت.

ومن خلال حصر مبدئي لنقاط النفاذ اللاسلكية (واي فاي) المتوفرة في الأماكن العامة مثل المقاهي والفنادق والمجمعات التجارية تبين أن مجموع نقاط النفاذ التي تم حصرها يبلغ ١٧٧ نقطة منتشرة في المحافظات الست بدولة الكويت، يتم استخدام بعضها مجاناً والبعض الآخر بكلفة رمزية.

تقديم خدمات المساعدة للمستخدمين في المكتبات والمؤسسات التعليمية

تقدم المكتبات الرئيسية خدمات مساعدة لمستخدميها بهدف تسهيل الاستفادة من خدماتها ومصادر ومعلوماتها. فعلى صعيد المؤسسات التعليمية والأكاديمية مثل جامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، جميعها يقدم دورات ارشادية لمستخدميها سواء من جمهور الباحثين أو الطلبة للتعريف بخدماتها ومصادر المتاح وآلية العمل بها. وإذا ما أضفنا لهم المكتبة الوطنية ومكتبة البابطين للشعر العربي فجميعهم يقدمون خدمة الفهرس الآلي والكشاف الإلكتروني والربط بينوك المعلومات الدولية المتخصصة وتوفير مصادر معلومات الكترونية.

تشجيع استخدام المعلومات وتشارك المعرفة

انطلقت في شهر أبريل ٢٠٠٩ جائزة الشيخ علي جابر العلي الصباح للبحث المعلوماتي عبر الانترنت لتشجيع التصفح عبر شبكة الانترنت والبحث فيها، وتهدف المسابقة إلى تسليط الضوء على محركات البحث وكيفية الوصول إلى المعلومة المطلوبة بشكل صحيح ودقيق وبأسرع وقت وباللغة العربية. وبلغ عدد المشاركين فيها ١٤٨٠ خلال ثلاثة أسابيع وكان أغلب المشاركين فيها من طلبة التعليم العام. وطرح المسابقة ١٢ سؤالاً عاماً طلبت من المشاركين البحث عن اجابات لها عبر شبكة الانترنت، وقام ٦٠٠ مشارك بحل جميع الأسئلة، منهم ١٤١ مشارك قاموا بحل هذه الأسئلة باجابات صحيحة وتم اختيار اربعين فائز منهم بالقرعة.

دال- استخدام نماذج برمجيات مختلفة

تنوعت نماذج البرمجيات المستخدمة في تعزيز النفاذ للمعلومات، ففي الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص بدأ التوجه نحو البرمجيات مسجلة الملكية والتي تتيح مجالاً أكبر في إدارة محتوى المواقع وتتعامل مع حجم أكبر من المعلومات ويمكن ربطها بأسلوب آمن ومحمي بالبيئة المعلوماتية لتلك الجهات والمؤسسات ذات الطابع المعاملاتي (Transactional).

أما بالنسبة للمواقع الفردية أو تلك الخاصة بالمنظمات غير الحكومية أو تلك الخاصة بالحملات التوعوية والإرشادية والمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، وما يماثلها من المواقع فهي تعتمد على برمجيات مفتوحة المصدر (Open Source) أو تلك المتوافرة بكلفة قليلة وذات قدرات متوسطة. ويوجد في الكويت تجمع للبرامج المفتوحة المصدر تحت اسم BarCamp Kuwait يقوم فيه المبرمجون بعرض تجاربهم وتبادل معلوماتهم المتعلقة بهذه البرمجيات.

كما بدأ التوجه بشكل أكبر نحو برمجيات الويب التي توفرها مواقع الاستضافة (Web Hosting) التي يسهل تهيئتها من قبل المستخدمين مباشرة نظراً لسهولة استخدامها، ويمكن استخدامها في تصميم وبناء المواقع بسهولة وتقدم إمكانيات متنوعة يختارها المستخدم دون الحاجة إلى خبرة تقنية عالية. وتم رصد بدايات لاستخدام تطبيقات السحابة الرقمية حيث توفر مجموعة من الشركات في مجال تكنولوجيا المعلومات بعض الحلول التقنية التي بدأ استخدامها من قبل عملائها وتتركز أكثر على تطبيقات البريد الإلكتروني والتشاركية (Collaboration).

رابعاً- بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ألف- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم التدريب

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في محو الأمية

يهتم جميع الفرقاء بدولة الكويت (القطاع العام، والقطاع الخاص ، ومؤسسات المجتمع المدني) بمحو الأمية المعلوماتية بما يساهم بسد الفجوة الرقمية والاستفادة بأكبر قدر ممكن مما يتيح تكنولوجيا المعلومات في رفع الانتاجية وتطوير القدرات الشخصية. فقد أصبح سائدا لدى العديد من الجهات الحكومية عقد دورات داخلية لتعليم مهارات استخدام الحاسب الآلي وشبكة الانترنت. كما أن الاهتمام الفردي بتطوير المهارات في استخدام الحاسب الآلي وشبكة الانترنت قد زاد بشكل ملحوظ من خلال زيادة الطلب على دورات الـICDL. وساهم في ذلك طلب العديد من مؤسسات القطاع الخاص ما يثبت القدرة على استخدام الحاسب الآلي والاهتمام بذكر ذلك في السير الذاتية للمتقدمين للوظائف.

واهتمت مؤسسات المجتمع المدني سواء جمعيات النفع العام أو الجمعيات التعاونية في تقديم دورات خاصة لمنتسبيها بهدف محو الأمية المعلوماتية، كما أن مركز التعليم المستمر بجامعة الكويت وهو الموجه نحو شرائح المجتمع المختلفة أصبح من المراكز المعتمدة لتقديم دورات الـICDL.

كما تقوم الكثير من الأندية الصيفية بتقديم دورات للطلاب والناشئة في فترة الاجازة الصيفية لتعلم مهارات الحاسب الآلي الأساسية واستخدام الانترنت. ومن أبرز هذه الأنشطة المعسكر الصيفي الذي تعده الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات والذي ظل مستمرا لاثني وعشرين سنة، وهو مخصص للطلبة ما بين سن ٩-١٦ سنة.

إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم والتدريب

على مستوى التعليم العام أطلقت وزارة التربية مشروع التعليم الالكتروني الذي بدأ بعقد دورات تدريبية للمعلمين والموجهين الفنيين الذين بلغ عدد المتدربين منهم ٩٠٠ متدرب، وتهدف هذه الدورات التدريبية الى تهيئة الميدان للتعامل مع التعليم الالكتروني المدرج ضمن برنامج عمل وزارة التربية، الذي يتضمن مشروع البوابة الالكترونية والمحتوى الالكتروني ومشروع اللابتوب لطلبة المرحلة الثانوية. وتسعى وزارة التربية إلى تطوير المناهج التربوية في اطار استخدام الفصول الالكترونية بشكل عام، لتتناسب مع اي منهج دراسي، وتفعيله باستخدام التكنولوجيا التي تعد وسيلة تعليمية مساندة ودائمة لدور المعلم داخل الفصل الدراسي. وقد أنجزت وزارة التربية جزء رئيسي من البنية التحتية المطلوبة لمشروع التعلم الالكتروني يتمثل بمركز بيانات مركزي قادر على تهيئة البيئة المناسبة للتعامل مع خدمات التعلم الالكتروني كي تكون قادرة على ادارة شبكات المدارس والمناطق التعليمية في وزارة التربية بشكل فعال وقوي وأمن وموثوق. والمشروع هو عبارة عن منظومة للتعليم الالكتروني تشمل المشروعات التالية: البنية التحتية لمشاريع التعليم الالكتروني وتشمل مركز بيانات وبنية تحتية للمدارس وربطها بشبكة ألياف ضوئية، بوابة الكويت التعليمية، المحتوى الالكتروني التفاعلي، السبورة التفاعلية وجهاز العرض (الفصول الذكية)، الشبكات اللاسلكية في المدارس (المدارس الذكية)، الكمبيوتر المحمول لكل طالب ومعلم، الخدمات الالكترونية وتشمل الانظمة الادارية التربوية و المكتبة الالكترونية، تدريب واعداد الهيئة التعليمية والتطوير المهني، التوعية والتثقيف والاعلام لتوعية المجتمع الكويتي.

أما على مستوى التعليم العالي والأكاديمي فقد ازداد استخدام ما يعرف بالفصول الذكية Smart Classes بما تحويه من أدوات تساعد في تطوير العملية التعليمية. وأصبحت الجامعات موصولة بشبكة الانترنت كما هو الحال في جامعة الكويت التي أصبحت أغلب كلياتها موصولة بشبكة لاسلكية Wi-Fi أو على امتداد الحرم الجامعي (Campus-Wide) باستخدام تقنية الواي فاي Wi-Fi أيضا كما هو في جامعة الخليج، وباتت الهيئة التدريسية تعتمد بشكل متزايد على تكنولوجيا المعلومات في التدريس وامتد ذلك للتحصیل لتكون متابعة أعمال الفصل الدراسي من خلال التقنيات الالكترونية مثل برنامج (Blackboard) كما هو في جامعة الكويت أو برنامج (Moodle) في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي. كما يجب أن نشير في هذا الموضوع إلى أن الإرشاد والتسجيل للمواد الدراسية أصبح الآن في الغالب إلكترونيا من خلال أنظمة معلومات الطالب Student Information Systems.

وجود مراكز التدريب المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يوجد حالياً أكثر من ٢٣ معهد تدريب خاص يقدم دورات تدريبية متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات و٢٧ مركزاً تدريباً لبرنامج الـICDL. كما أن معظم الجهات الحكومية لديها مراكز للتدريب الداخلي تقدم فيها دورات في مجال الحاسب الآلي. ويقدم معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي دورات في مجال تكنولوجيا المعلومات للمستخدمين والمتخصصين. كذلك لدى جامعة الكويت مركز للتعليم المستمر تقدم من خلاله دورات للمستخدمين في مجال الحاسوب.

توفر التعلم عن بعد والتدريب كجزء من برامج بناء القدرات والمساعدة في تطور التعلم الذاتي

أنشأ ديوان الخدمة المدنية موقعاً للتدريب الإلكتروني عن بعد ٢٤ X ٢٤، لنشر المعرفة وتطوير المهارات العاملين في القطاع الحكومي، ومن بين المواد التي يقدمها هذا الموقع دورات تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات تتراوح بين مستوى المبتدئين إلى مستوى المتخصصين.

كما أتاح الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات الاستفادة من خلال اتفاقية التراخيص مع شركة مايكروسوفت لتوفير خدمة التعليم الإلكتروني عن بعد ٢٤ X ٢٤ لبرامج مايكروسوفت المكتبية ونظم التشغيل لموظفي الدولة بشكل عام.

أما على صعيد المعاهد الخاصة فإن التدريب الإلكتروني عن بعد لا يلقى إلى الآن إقبالاً كبيراً حيث يفضل العامة المشاركة الفعلية في الدورات التدريبية.

باء- برامج التدريب لبناء القدرات في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مهارات محو الأمية الإلكترونية

يوجد في الكويت حالياً ٢٧ معهد يقدم خدماته التدريبية في مجال دورات الـICDL، كما بدأ القطاع الحكومي بتقديم هذه الدورات لموظفي القطاع الحكومي، وتوجد حالياً ثلاث معاهد تقدم دورات كامبريدج الشبيهة بدورات الـICDL. وتوفر جامعة الكويت برامج تدريبية لمحو أمية الكمبيوتر من خلال مركز الخوارزمي التابع لها. وتقدم الكثير من جمعيات النفع دورات تدريبية لتطوير المهارات في مجال استخدام الحاسب الآلي ويتبعها في ذلك أيضاً الجمعيات التعاونية.

برامج تدريبية (حكومية و/أو غير حكومية) لبناء قدرات

يقوم الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بتنفيذ دورات تعاقدية في مجال تكنولوجيا المعلومات لموظفي القطاع العام بالتعاون مع المعاهد المعتمدة لهذه الدورات حيث بلغ عدد المشاركين فيها ٩١٧ متدرباً إلى الآن. كما يقوم الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بتنفيذ برنامج تدريبي سنوي للكادر المتخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات حيث تم تدريب ما يقارب الـ٦٠٠ موظف إلى الآن ضمن هذا البرنامج.

وينفذ الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات مشروع البرنامج الوطني التوعوي في مجال تكنولوجيا المعلومات، والذي يهدف إلى زيادة الوعي لدى المواطن والمقيم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع جوانب الحياة، وتعريف الجمهور بمنظومة الحكومة الإلكترونية من أجل ترسيخ مفاهيم (الشفافية، الجودة وتحسين الأداء، الفعالية والسرعة، مكافحة الفساد والبيروقراطية) وتصحيح بعض الأفكار الخاطئة لدى الجمهور حول مفهوم وتطبيقات الحكومة الإلكترونية، وبناء الثقة والأمن في استخدامات تكنولوجيا المعلومات بما يحقق تفعيل المستثمر لخط الدولة التنموية والاجتماعية والاقتصادية، ويعتبر هذا المشروع أحد المشروعات الواردة في خطة التنمية المتوسطة الأجل.

وضمن مشروع التعليم الإلكتروني الذي تنفذه وزارة التربية تم تدريب ٩٠٠ مدرساً وموجه فني بهدف امتلاكهم للقدرات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا في التعليم.

كما تقوم الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات بتنظيم المعسكر الصيفي الذي يتم فيه تدريب الصغار على البرامج المكتبية ونظم تشغيل الحاسب الآلي والانترنت، وتم تدريب ١٤٠ طالباً وطالبة في الموسم الأخير.

أما مؤسسات القطاع الخاص فقد اهتمت أكثر في دمج تكنولوجيا المعلومات ببرامج التدريب مع تنامي دور المعلوماتية في تسيير أعمالها وتقديم خدماتها للجمهور مباشرة أو بصورة الكترونية، واهتمامها في رفع إنتاجية الموظف وتعزيز قدراتها التنافسية.

خامساً- بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ألف- استخدام المعاملات والوثائق الالكترونية

استخدامات الوثائق والمعاملات الالكترونية بما فيها وسائل التوثيق مثل التوقيع الالكتروني

لا يزال استخدام الوثائق والمستندات الالكترونية والتوقيع الالكتروني محدودا بشكل كبير على مستوى الدولة بسبب غياب القوانين والتشريعات اللازمة التي تعطي الحجية القانونية لهذا النوع من التعامل. وتوجد حاليا مسودة مشروع لقانون تم إحالته من الحكومة إلى مجلس الأمة للنظر فيه وهو تحت المراجعة حاليا ضمن أعمال اللجنة التشريعية بمجلس الأمة.

والتعامل الالكتروني على مستوى الدوائر الحكومية حاليا لا يتعدى تبادل الملفات الالكترونية لبعض الوثائق. ولدى غالبية الجهات الحكومية أنظمة لإدارة وحفظ الوثائق (Document Management Systems) تستخدم في حفظ أرشيف العمل ومتابعة الكتب الواردة والصادرة وحفظ التقارير والقرارات لدىها، وتطبق بعض الجهات الحكومية نظم سير الاجراءات (Workflow) وتستخدم الأدوات التشاركية (Collaboration Tools)، ومن ضمن المشروعات التي أدرجت ضمن خطة التنمية المتوسطة الأجل مشروع التراسل الالكتروني خاص بالقطاع الحكومي لتأمين تبادل البيانات والرسائل والوثائق بكفاءة وسرية بين الجهات الحكومية المختلفة. إلا أن القطاع الخاص يعتبر أكثر تطورا واستيعابا لهذه التطبيقات على المستوى المؤسسي حيث أن مجموعة غير قليلة منها تطور استخدامه لهذه الأدوات ليصل إلى تطبيقات الأعمال الذكية (Business Intelligence Tools).

وتصدرت التعاملات المالية حجم التعامل الالكتروني حيث أن جميع البنوك الكويتية لديها مواقع الكترونية تقدم خدمات بنكية الكترونية (On-line Banking) لعملائها من الأفراد والمؤسسات، كما تنامي التداول الالكتروني للأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي سواء عن طريق شركات الوساطة أو شركات الاستثمار أو البنوك أو مواقع الكترونية خاصة بهذا النشاط. ويرجع السبب في انتشار التعامل الالكتروني المالي كون المؤسسات المالية بحكم القانون هي التي تحدد صحة التعامل المالي من عدمه.

أما على مستوى البيع والشراء السلعي، فلا يزال محدودا ولا يمثل نسبة تذكر بالنسبة لقطاع الأعمال الكويتي إذا ما قورن بنشاط البيع والشراء التقليدي. ومع ذلك فهناك نشاطات ناجحة ملموسة في هذا المجال، مثل بيع شركة السينما الكويتية لتذاكر الدخول عبر الانترنت أو عن طريق الرسائل القصيرة بالتعاون مع شركات الاتصالات، كذلك يعتبر التعامل الالكتروني منتشرا في مجال السياحة والسفر، وتعتمد شركة طيران الخطوط الجوية الكويتية وشركة طيران الوطنية الكويتية وشركة طيران الجزيرة على التعامل الالكتروني والتذاكر الالكترونية كقناة رئيسية للبيع والشراء والحجز مع عملائها وحققت من خلالها نجاحا كبيرا في تنمية أعمالها.

اجراءات التوثيق والتيقن (Certification & Authentication)

أطلقت هيئة العامة للمعلومات المدنية مشروع البطاقة الذكية والذي يشمل الهوية الالكترونية، ويعتبر الخطوة الأولى نحو وضع بنية تحتية وطنية للتصديق الالكتروني الوطني شاملا التوقيع الالكتروني وتنظيم نشاط وطني في هذا المجال وتطبيق آليات مثل الدخول الموحد (Single Sign-on) على البوابة الالكترونية الرسمية للدولة. وبلغ عدد البطاقات الذكية التي أصدرتها الهيئة العامة للمعلومات المدنية ٤٤١,٢٩٢ بطاقة ذكية أصدرت للمواطنين، ولدى الهيئة خطة مستقبلية لإصدار البطاقة الذكية للمقيمين في الدولة لتشمل كافة السكان. ولا يوجد حاليا استخدامات محلية للتوقيع الالكتروني نظرا لغياب القوانين المنظمة لذلك.

باء- أمن المعاملات الالكترونية والشبكات

وجود خطة استراتيجية وطنية أو خطة عمل للأمن

قام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بوضع الاطار العام لأمن المعلومات الوطني الذي يمثل الخطوة الأولى نحو تطبيق استراتيجية للأمن المعلوماتي تهدف لحماية والشبكات الحكومية، وتتطرق الدراسة إلى انشاء بنية وطنية للتصديق الالكتروني، ووضع خطة وطنية لاستمرارية الأعمال وادارة الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات (National Business Continuity and Disaster Recovery Plan)، وانشاء فريق للاستجابة لطوارئ الحاسبات، ووضع السياسات والاجراءات الفنية والادارية والتشغيلية على مستوى القطاع الحكومي وعلى المستوى المؤسسي لكل جهة، وتحديد أي جوانب تنظيمية أو تشريعية يتطلبها تطبيق هذا الاطار، وقد دخلت عناصر هذا الاطار كمشاريع في خطة التنمية المتوسطة الأجل وتم وضع التصورات الخاصة به.

وجود فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية (CERT)

أنشأ تحت مظلة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وبادارة التكنولوجيا والبنية التحتية مراقبة طوارئ الحاسوب لتكون فريق الاستجابة لطوارئ الحاسبات (CERT)، وتركز هذه المراقبة في أعمالها على الحد من المخاطر السيبرانية التي قد تتعرض لها الموارد الحاسوبية، والوقاية والاستجابة لأي مخاطر معلوماتية والتوعية بالمخاطر السيبرانية. وتم تسجيل حالة تصيد واحدة (phishing) تعرضت لها البوابة الالكترونية الرسمية في بداية سنة ٢٠١١ من خارج الدولة تم احتوائها واغلاقها وتوعية الجمهور بها عبر وسائل الاعلام.

وجود خطط أو مبادرات توعية وطنية

ينفذ الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات مشروع البرنامج الوطني التوعوي في مجال تكنولوجيا المعلومات، والذي يهدف إلى زيادة الوعي لدى المواطن والمقيم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع جوانب الحياة، يأتي من ضمنه بناء الثقة والأمن في استخدامات تكنولوجيا بما يعزز انتشارها والتعامل من خلالها، والتوعية بكيفية تطبيق اجراءات الحماية لأجهزة الحاسب الآلي والتوعية بأساليب الحد من المخاطر السيبرانية.

توفر تطبيقات آمنة ومعتمدة لتسهيل المعاملات الالكترونية

تهتم المؤسسات الرئيسية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص بتوفير بنية آمنة لبنيتها المعلوماتية وتعاملاتها الالكترونية، يشمل أمن الشبكات والمعلومات إجراءات وبرمجيات وأجهزة تغطي الجانب التشغيلي حيث تبدأ من تأمين أجهزة الحاسب الآلي وأجهزة الخادمت (Servers) ومكونات شبكات الحاسب الآلي، وتأمين ربطها بالمواقع الأخرى للجهة الحكومية وشبكة الانترنت، واستخدام الجدران النارية (Firewalls) وبرامج منع التطفل (Intrusion Software). كما أن مزودي خدمة الانترنت وخطوط المعلومات وشركات الاتصالات تطبق جميعها تقنيات متقدمة وحديثة في مجال أمن الشبكات والمعلومات على مستوى بنيتها التحتية. أما على مستوى قواعد البيانات فتستخدم الموجهات المؤمنة (Secured Socket Layers) وتكنولوجيا التشفير (Encryption). ومن أبرز ما تم في هذا المجال على المستوى الحكومي تنفيذ الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات مركز لادارة أمن الشبكات والمعلومات (SOC- Security Operation Center) ضمن مشروع شبكة الكويت للمعلومات.

اجراءات الأمن السيبراني

تتركز اجراءات الأمن السيبراني إلى دراسة وتحليل والحد من المخاطر أو الثغرات الأمنية الالكترونية والسيبرانية ويشمل هذا الجانب الإجراءات الوقائية، ونشر المعلومات الخاصة بأي تهديد الكتروني قادم أو محتمل من الانترنت أو غيرها، وتنسيق جهود الاستجابة لحالات الطوارئ أو المخاطر الالكترونية مع كافة الجهات الحكومية. وتتم هذه الاجراءات تحت مظلة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

الممارسات المثلى في مجال الأمن المعلوماتي وأمن الشبكات

على مستوى القطاع الحكومي تمت الاستفادة من الممارسات المثلى في جمهورية سنغافورة وجمهورية كوريا الجنوبية من خلال مذكرات التفاهم الموقعة مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات في التطبيق المتطور لتقنيات أمن

المعلومات للشبكات، وتمت الاستفادة من هذه الممارسات المثلى في التطبيقات الأمنية لربط الجهات الحكومية بشبكة الكويت للمعلومات KIN، وتهدف هذه الممارسات إلى توجيه الجهات الحكومية عند تصميمها (Process Framework) بأن تتبع المعايير الدولية (ISO ٢٧٠٠١/١٧٧٩٩) وكذلك (IT Infrastructure Library) لتطبيق (Information Security Processes) وذلك لرفع مستوى أمن المعلومات للشبكات من خلال رفع كفاءة البنية التحتية للشبكات واستخدام أجهزة وبرامج الحماية، ورفع مستوى أمن المعلومات للخدمات وأجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها.

حماية البيانات ووحدة الشبكات وأمن المعلومات والشبكات.

أصبحت إجراءات حماية البيانات وأمن المعلومات إجراءات روتينية في جميع الجهات التي لديها بنية معلوماتية رئيسية سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص. وجميع هذه الجهات تقوم بأعمال النسخ الاحتياطي والتحديث الدوري بشكل متواصل لحماية لبياناتها وبنيتها المعلوماتية، ويعتمد حجم وطبيعة هذه الأعمال على حجم البنية المعلوماتية في كل جهة. ولوحظ أن مؤسسات القطاع الخاص تتخذ تدابير وإجراءات مساندة متشددة في استخدام وحفظ مواردها الحاسوبية وأنظمتها المعلوماتية خاصة تلك التي تعمل في المجال المالي ومجال الاستثمار. وبعض الجهات تعتمد على حلول مركزية لإجراءات حماية البيانات والبعض الآخر لا يزال يعتمد على حلول غير مركزية.

جيم - حماية الخصوصية وحماية البيانات

القوانين التي تتعلق بالخصوصية وحماية البيانات

لا تزال القوانين المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات هي مشروعات قوانين تحت البحث والدراسة، فمشروع قانون التعاملات الالكترونية لا يزال ينظر به في اللجنة التشريعية بمجلس الأمة الكويتي، وينتظر أن تنتهي منه ليُدْرَج على جدول أعمال البرلمان للتصويت عليه، أما مشروع اساءة استخدام الحاسب الآلي فهو لا يزال تحت الصياغة ضمن أعمال لجنة خاصة بالتشريعات المدرجة ضمن خطة التنمية.

المبادرات والتوجيهات حول الخصوصية وحماية البيانات

كما تم الإشارة إليه سابقاً تم وضع الإطار العام لأمن المعلومات الوطني الذي يمثل الخطوة الأولى نحو تطبيق استراتيجية للأمن المعلوماتي الذي يأتي من ضمنه الإجراءات الفنية والتشغيلية والإدارية الموجهة نحو حماية البيانات والحفاظ على خصوصيتها، وأيضاً تم الإشارة إلى البرنامج التوعوي الذي يهدف إلى تعزيز الثقة في التعامل الإلكتروني ويتطرق في هذا الجانب إلى إجراءات حماية وخصوصية البيانات. كما أن المؤسسات المالية تعمل بشكل مستمر في تنبيه عملائها وتوعيتهم عبر مواقعها على شبكة الانترنت والبريد الإلكتروني والرسائل النصية وأحياناً عبر الاتصال الهاتفي إلى أي مخاطر قد يتعرض لها عملائها عبر التعامل الإلكتروني وأجهزة السحب الآلي، وتوضح دائماً هذه المؤسسات لعملائها إلى أنها لا تطلب منهم بياناتهم الخاصة أو تلك المتعلقة بتفاصيل حساباتهم أو تسهيلاتهم من خلال البريد الإلكتروني.

نشر الوعي والعلم بين المستخدمين حول الخصوصية عبر الإنترنت

هناك اهتمام كبير من القطاع الخاص في نشر الوعي بين المستخدمين في مجال الخصوصية لأهمية هذا الجانب في الخدمات الالكترونية التجارية، ومعظم مواقع المؤسسات الخاصة التي تقدم خدمات الكترونية مثل البنوك وشركات الوساطة المالية وشركات الاتصالات ومزودي خدمات الانترنت يضعون سياسات الخصوصية الخاصة بمواقعهم بشكل واضح للعملاء على الرغم من أنه ليس هناك ما يلزمهم بحكم القانون لوضع سياسات الخصوصية على مواقعهم.

أما مؤسسات المجتمع المدني فتهم بموضوع الخصوصية في التعامل الإلكتروني من أجل توعية الفرد بحقوقه في الفضاء السيبراني وبناء الثقة في التعامل الإلكتروني وخلق علاقة مترنة بين مقدم الخدمة والمستفيد منها. وقد عقدت الجمعية الاقتصادية والجمعية الكويتية لتقنية المعلومات وجمعية المهندسين الكويتية ندوات الخاصة بالتجارة الالكترونية وتطبيقات الأمن المعلوماتي تطرقت بشكل خاص إلى حماية البيانات والخصوصية.

وفي نطاق الشراكة بين جميع الفرقاء تم تنظيم منتدى الأمن المعلوماتي والخصوصية برعاية الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والجمعية الكويتية لتقنية المعلومات وشركة زين للاتصالات وشركة سيسكو بهدف والاطلاع على التجارب الدولية والإقليمية في مجال حماية البيانات والخصوصية والاستفادة منها وعكسها على المستوى الوطني والمؤسسي.

دال- مجابهة سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

منع وكشف وملاحقة الجرائم السيبرانية ومسينى استخدام التكنولوجيا

أنشأت وزارة الداخلية ادارة خاصة لمكافحة الجرائم الالكترونية في عام ٢٠٠٨ بهدف ملاحقة الجرائم السيبرانية مثل سرقة الأموال الالكترونية ومكافحة أعمال التزوير الالكتروني ورصد المحتوى الاباحى أو الذي يتعرض بالسوء للأفراد أو يعرض كيان الأسرة للخطر. وعلى الرغم من غياب قانون خاص بالجرائم الالكترونية استطاعت الادارة من كشف وملاحقة والقبض على مجموعة من المشتبهين الذين قاموا بعمليات احتيال أو تزوير أو سرقة الكترونية من خلال استخدام نصوص في قوانين أخرى تم اثبات انتهاكها من خلال تصرفات المشتبهين الكترونيا. وجميع من تم القبض عليهم في هذه الجرائم ارتبطت أنشطتهم بأطراف خارج الدولة.

وهناك توجه رئيسي ضمن الخطة للتنمية المتوسطة الأجل لوضع قانون لاساءة استخدام الحاسب الآلي يحدد الاطار القانوني السليم في التعامل مع الجرائم الالكترونية ويعمل على بناء الثقة في التعامل الالكتروني.

مكافحة البريد التطفلي (SPAM) على المستوى الوطني والعالمي

تمت الإشارة مسبقا إلى أنه لا يوجد حاليا مشروع لمعالجة الجرائم الالكترونية في دول الكويت بما في ذلك البريد التطفلي، والبريد التطفلي لا يزال ظاهرة مصدرها من خارج الكويت والدول العربية. إلا أنه وبعد انتشار استخدام أسماء للبنوك المحلية وتوجيه رسائل البريد التطفلي للمستخدمين إلى مواقع بديلة يتم فيها جمع بيانات بنكية خاصة بالأفراد، قامت البنوك بالتنبيه على عملائها من خلال البريد الالكتروني أو فروع البنك بأنها لا تطلب بيانات خاصة للعملاء عن طريق البريد الالكتروني وأن أي بريد الكتروني يطلب ذلك هو بريد تطفلي لم يصدر من البنك ويجب تحاشيه ومسحه.

الإجابة والمعالجة المباشرة للحوادث ووجود جهود فعالة للمساعدة

تبدل البنوك جهود كبيرة في منع وكشف مسيء استخدام التكنولوجيا، وقد قامت البنوك الكويتية بالاتصال بعملائها الذين قاموا بزيارة دولة عربية شقيقة خلال فترة زمنية معينة وقامت بتغيير بطاقات السحب الآلي الخاصة بهم بعد أن انتشرت ظاهرة السحب الغير مشروع وسرقة ارصدة العملاء من خلال بطاقات السحب الآلي المسروقة في تلك الدولة.

وتمت الإشارة في جزء الأمن السيبراني إلى أن خطة التنمية المتوسطة الأجل قد شملت جزءا خاصا بمشروع برنامج الاستجابة لطوارئ الحاسوب (Computer Emergency Response Team)، والذي يهدف إلى دراسة وتحليل الحد من المخاطر أو الثغرات الأمنية الالكترونية والسيبرانية ويشمل هذا الجانب الإجراءات الوقائية، ونشر المعلومات الخاصة بأي تهديد الكتروني قادم أو محتمل من الانترنت أو غيرها، وتنسيق جهود الاستجابة لحالات الطوارئ أو المخاطر الالكترونية.

سادساً- البيئة التمكينية

ألف- البيئة القانونية والتنظيمية

الإطار القانوني والتنظيمي الداعم والشفاف

تم اقرار قانون الاستثمار الاجنبي في دولة الكويت بهدف استقطاب الاستثمارات إلى داخل الكويت، ومن بين تلك المجالات التي يمكن أن تستفيد من هذا القانون تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية المعلوماتية. وتحتاج دولة الكويت إلى مزيد من التشريعات التي تخدم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات. وورد في الخطة التنموية المتوسطة الأجل في مجال تكنولوجيا المعلومات الحاجة إلى قانون للمعاملات الالكترونية يغطي

موضوعات مثل المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني والخصوصية، وقانون اساءة استخدام الحاسب الآلي (الجرائم الإلكترونية)، وقانون لحماية المستهلك، وبعض التعديلات على قانون حماية الملكية الفكرية ليوأكب الاستخدامات الإلكترونية كما هو موضح بالملحق رقم (٦).

الملكية الفكرية (قوانين الملكية الفكرية)

صدر في دولة الكويت القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٩ في شأن حقوق الملكية الفكرية والذي ذكر في مادته الثانية حماية مصنفات الحاسب الآلي من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها، وانضمت دولة الكويت تحت مظلة منظمة التجارة العالمية إلى اتفاقية تريبس (Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights - TRIPS)، كما أن دولة الكويت عضو بالمنظمة العالمي للملكية الفكرية (WIPO) وموقعة لكافة الاتفاقيات ذات العلاقة بهذا المجال.

تنظيم الاتصالات والانترنت

لا تزال وزارة المواصلات هي الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع الاتصالات والانترنت بالإضافة إلى أنها مشغل لخطوط الهواتف الأرضية والاتصالات الدولية، وهناك توجه جدي على مستوى الحكومة لتنظيم قطاع الاتصالات والانترنت حيث أعدت وزارة المواصلات قانون لتنظيم قطاع الاتصالات تتضمن بنوده انشاء هيئة للاتصالات تقوم بدور المنظم في هذا المجال بما في ذلك الانترنت. ولا يزال هذا القانون تحت الدراسة تمهيدا لإحالاته لمجلس الأمة.

وتعد حاليا وزارة المواصلات لائحة خاصة بمزودي خدمة الانترنت تهدف إلى تنظيم منح التراخيص في هذا المجال.

وصف للقوانين السيبرانية

كما تم الإشارة في أجزاء سابقة من التقرير تم إحالة مشروع للمعاملات الإلكترونية إلى مجلس الأمة الكويت يتم حاليا دراسته في اللجنة التشريعية التابعة له، ويتطرق قانون المعاملات الإلكترونية إلى الجوانب التالية:

- التوقيع الإلكتروني: وهو ليس فقط وسيلة اقرار في اصدار المستند أو الاطلاع عليه، بل هو أيضا وسيلة دالة على الشخص المستخدم لهذا التوقيع، أي أن التوقيع الإلكتروني يقوم أيضا بدور الهوية الإلكترونية ووسيلة التعريف بالشخص.
- المستند الإلكتروني: الإطار القانوني الصحيح للمستند الإلكتروني الذي يعتد به كوسيلة إثبات لما تم تبداه من معلومات أو بيانات بين المتعاملين الكترونيا تمثل حق كل طرف فيهم.
- الخصوصية وحماية البيانات: وتعتبر جانب مهم في بناء الثقة والأمن في التعاملات الإلكترونية يمثل حق الفرد في الاطلاع على بياناته الشخصية والتأكد من صحتها وعدم العبث بها أو الاطلاع غير المشروع عليها. وهناك اطار متبع عالميا في هذا المجال وضعته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organization for Economic Co-operation and Development).
- السجلات الحكومية: تحتاج السجلات الحكومية الى تعامل خاص بسبب طبيعة الدور الحكومي الذي يختلف عن بقية القطاعات الأخرى بسبب أنه ليس فقط مقدم أو مستفيد للخدمة بل هو أيضا مشرّع ومنظم لأعمال القطاعات الأخرى في الدولة.
- الدفع الإلكتروني: والمقصود به سداد أو تحويل المبالغ المالية عن طريق الوسائل الإلكترونية، وأهمية وضع اطار قانوني مناسب لتنظيمه.

قرصنة البرامج

منذ تطبيق القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٩ في شأن حقوق الملكية الفكرية انخفضت نسبة قرصنة البرمجيات في دولة الكويت، فبعد أن كانت نسبتها تتجاوز ٩٥٪ عند صدور القانون وصلت إلى نسبة ٦٠٪ في عام ٢٠١٠ وبانخفاض قدره ١٪ عن عام ٢٠٠٨ حسب تقارير اتحاد ملاك البرمجيات (Business Software Alliance). وهذا الانخفاض في النسبة أتى نتيجة للجهود الحكومية للحد من هذه الظاهرة والى النشاطات التوعوية التي تشترك فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات الحكومية. وتعتبر وزارة التجارة والصناعة هي الجهة المكلفة بتطبيق قانون حماية الملكية

الفكرية. وقد أنشأت إدارة لحماية الملكية الفكرية ألحقت بوزارة التجارة والصناعة جزء من مهامها العمل على خفض نسبة قرصنة البرمجيات.

لا	وجود قانون للمعاملات الإلكترونية (نعم/لا)
لا	وجود قانون للتوقيع الإلكتروني (نعم/لا)
نعم	وجود إدارة للبنية الأساسية للمفاتيح العمومية (نعم/لا)

باء- إدارة أسماء النطاقات

وزارة المواصلات في دولة الكويت هي الجهة المسؤولة عن إدارة النطاقات الخاصة بشبكة الانترنت والخاصة بالمجال الأعلى لدولة الكويت (.kw)، ويقع هذا ضمن المسؤوليات والمهام المناط لها في تنظيم وترخيص نشاط مزودي خدمة الانترنت (ISPs) وتوفير البنية التحتية للاتصالات اللازمة لذلك. وقد قامت وزارة المواصلات بتعهيد هذه المهمة إلى معهد الكويت للأبحاث العلمية، ويتم تسجيل النطاقات للجهات الراغبة بذلك تحت المجال الأعلى بدولة الكويت عبر مزودي شبكة الانترنت.

ويستخدم معهد الكويت للأبحاث العلمية نظاما لتسجيل اسم المجال بما يحقق المرونة والدقة لعملياته، وقام بوضع تصنيف لعملية التسجيل يتعلق بنشاط المؤسسات والهيئات ويغطي ٧ مجالات، وقد بلغ مجموع المواقع المسجلة تحت المجال الأعلى لدولة الكويت ٢٥٤٦ بنهاية عام ٢٠٠٩ كما هو موضح في الملحق رقم (٧).

جيم- توحيد المعايير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعزيز وتطوير واستخدام المعايير المفتوحة

في إطار تقديم الخدمات الإلكترونية، يتم تطبيق أنماط ضبط الجودة (Quality Assurance) وقياس الأداء (Performance Measurement) والتدقيق التقني (Technical Auditing)، والتكامل (Integration) وإصدار الأدلة اللازمة في هذا الشأن. حيث تم الاستعانة بجهات تخصصية لعمل اختبارات دورية مبنية على مقاييس عالمية معتمدة وذلك لاختبار جوانب الأداء Performance، والاستخدام Usability، والأمن Security في المواقع الحكومية الإلكترونية. ويتم دائما مراعاة الحيادية التقنية في وضع هذه المعايير ليكون تطبيقها والالتزام بها غير مرتبط ببيئة أو نموذج معلوماتي معين بل يمكن تطبيقه بشكل عام على أي بيئة معلوماتية.

ويعتبر القطاع الخاص الكويتي متقدما في هذا الجانب على مستوى التشغيل والأنظمة المعلوماتية والاتصالات وإدارة الموارد الحاسوبية والتدقيق التقني.

وتتضمن خطة التنمية المتوسطة الأجل مشروع (تطوير المقاييس والأنماط والسياسات والمنهجيات لقطاع تكنولوجيا المعلومات في الدولة)، والذي يهدف إلى وضع السياسات Policies، والمقاييس Standards، والأنماط Methodology اللازمة لإدارة وتنفيذ المهام والأنظمة المعلوماتية في قطاع تكنولوجيا المعلومات في الدولة.

التوعية واعتماد المعايير الدولية للتشغيل (على سبيل المثال التجارة الإلكترونية)

يتركز تطبيق المعايير الدولية للتشغيل حاليا بشكل رئيسي في قطاع البنوك خاصة فيما يتعلق بالتحويل المالي واصدار بطاقات الائتمان والسحب الآلي، كما تطبق حاليا في قطاع الطيران معايير خاصة في اصدار تذاكر السفر الإلكترونية والتزام شركات الطيران باصدار تذاكرها حسب مقاييس ومعايير منظمة الأيأتا.

دال- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والتدابير الحكومية الداعمة

الريادة والابتكار ومخططات الاحتضان

تم إنشاء مكتب رسمي لتسجيل براءات الاختراع بدولة الكويت ألحق بوزارة التجارة والصناعة لتسجيل المبتكرات الجديدة بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية، وتغطي أعمال المكتب الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات. وتشجع أندية مثل النادي العلمي الكويتي أعمال الابتكار في أكثر من مجال تقني ومنه مجال تكنولوجيا المعلومات حيث يتم توفير المكان والامكانيات للمبدعين بناء على احتياجاتهم كبيئة مناسبة لعملهم.

توجد حالياً حاضنتين حكوميتين الأولى هي شركة المشاريع الصغيرة التي تمول مشروعات في حدود ٥٠٠ ألف دينار وتدخل شريك مع المبادر لمدة خمس سنوات ثم تخرج من المشروع بعد أن يتم دفع حقوقها، ومن ضمن المشروعات التي يمكن للشركة تمويلها هي مشروعات تكنولوجيا المعلومات. كذلك يأتي تحت الشركة الكويتية لمشاريع التكنولوجيا مركز الابداع التكنولوجي الذي يحتضن افكار المبادر ويحولها إلى مشروع. كما أن البنك الصناعي لديه محفظة للشركات الصغيرة والمتوسطة يمول من خلالها المشروعات الحرفية إلى حدود ٥٠٠ ألف دينار كويتي.

التمويل والاستثمار الحكومي

تقوم الهيئة العامة للصناعة بدعم المبادرين من خلال تخصيص قسائم صناعية يمكن استخدامها وتوظيفها في تنفيذ ابتكاراتهم. كما أن شركة المشاريع الصغيرة والشركة الكويتية لمشاريع التكنولوجيا والبنك الصناعي واللاتي تم الاشارة لهم في الجزء السابق هم جميعهم مؤسسات مملوكة للحكومة.

استراتيجيات تشجيع الاستثمار

تضمنت خطة التنمية المتوسطة الأجل مشروع (الخدمات المتكاملة لقطاع الأعمال) والذي يهدف إلى توفير مدخل واحد لقطاع الأعمال للحصول على الخدمات الحكومية المتعلقة بأعمالهم بأقل جهد ووقت، كما يعمل على تحفيز قطاع الأعمال للمشاركة الفاعلة في المبادرات واغتنام الفرص الاستثمارية المرتبطة بها.

وقد أصدرت دولة الكويت قوانين وقواعد ولوائح منظمة لتشجيع الاستثمار واحتضان المبادرات ذات القيمة على المستوى الوطني، من بينها أن تدفع الدولة تكاليف الدراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الاستراتيجية ذات العائد العالي، والمرونة في التعاقد بأسلوب BOT, PPP. كما أن مكتب الاستثمار الأجنبي الذي تم انشاءه تحت مظلة وزارة التجارة والصناعة يندرج تحت أعماله تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت والذي من بين مجالاته تكنولوجيا المعلومات.

أنشطة دعم تصدير البرمجيات

بقرار من وزارة التجارة والصناعة قامت الهيئة العامة للصناعة بتوسيع نطاق منح تراخيص في مجال صناعة البرمجيات مع توفير المقومات والدعم من خلال الضوابط والمعايير الصناعية لإتاحة الفرصة أمام المنتجين لتصديرها للخارج. وعلى الرغم من أنه لا توجد صناعة تصدير برمجيات قائمة بشكل كبير في دولة الكويت، فقد ظهر توجه جديد وملموس بشكل كبير (trend) وهو تطوير البرمجيات لبيئات الهواتف النقالة الذكية والحواسيب اللوحية وبيع هذه البرامج عبر متاجر البرمجيات المخصصة لهذه البيئات كالـ(Appstore)، وهو ما يمكن اعتباره نموذج آخر مرادف لتصدير البرمجيات. وتنوعت مجالات هذه البرامج فبعضها برامج دليل عن دولة الكويت للخدمات الحكومية أو الترفيهية أو الأعمال، وبعضها برامج دينية، كما قامت الكثير من مؤسسات القطاع الخاص بتطوير برامج خاصة بها يمكن تنزيلها على الهواتف الذكية، كما أن بعضها ألعاب الكترونية، وسجلت لعبة الكترونية قام بتطويرها طالب كويتي في الثانوية العامة هو عبدالرحمن الزنكي ويطلق عليها دودل ديستروي (Doodle Destroy) نسبة تنزيل عالية بلغت ٩٠٠ ألف في أكتوبر ٢٠١٠ بحسب خبر نشرته شبكة CNN الأمريكية ذكرت فيه أن الرقم مأخوذ من شركة أبل (Apple).

استثمارات رأس المال المخاطر (Venture Capital investments)

لا يوجد حالياً نمط لاستثمارات رأس المال المخاطر، ولكن مشروع (إنشاء الواحة الرقمية) الوارد بخطة التنمية المتوسطة الأجل يتطرق إلى ذلك حيث ترتبط اهدافه بإثراء القطاع التكنولوجي الكويتي باستحداث محور لتراخيص

المشروعات المتوسطة والصغيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات سعياً إلى تطويره واتساع آفاقه، بجانب تنمية وتشجيع أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة لجذب الاستثمارات وتنمية الإنتاج، ونشر ثقافة تمويل رأس المال المخاطر Venture Capital في مجال تكنولوجيا المعلومات وتشجيع العمل بأسلوب التعاقد Outsourcing والشراكة بين القطاع العام والخاص في تنفيذ المشاريع.

سابعاً- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ألف- الحكومة الإلكترونية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الإدارة العامة

لقد قطعت الإدارات الحكومية شوطاً كبيراً في حوسبة أعمالها، فالخدمات الحكومية المقدمة للأفراد والمؤسسات تعتمد جميعها على أنظمة معلوماتية وتطبيقات خلفية (back end applications) لتقديمها للجمهور. ولقد تم ذلك منذ فترة طويلة في الكويت حيث مرت هذه الأنظمة بأكثر من مرحلة تطوير وتحديث لتلبية حاجة العمل لدى هذه المؤسسات ولما كادت التغييرات في تقديم الخدمة. وحوسبة الإدارات العامة في الدولة تدخل في ثلاث تصنيفات:

- التصنيف الأول هو الأنظمة الوطنية والتي تديرها جهة حكومية بحكم اختصاصها وتستخدمها مؤسسات الدولة الأخرى ومثال على هذه الأنظمة: أنظمة الخدمة المدنية المتكاملة (التوظيف في الدولة) والتي يديرها ديوان الخدمة المدنية، والنظم المالية ونظم المخازن التي تديرها وزارة المالية.
- التصنيف الثاني: هو الأنظمة المؤسسية الحكومية بكل جهة والتي تدير وتخزن المعلومات المرتبطة بالخدمات الحكومية وهي التي تغطي معظم خدمات الدولة الرئيسية مثل خدمات قطاع العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وأنظمة الخدمات الصحية بوزارة الصحة، والمعلومات المدنية بالهيئة العامة للمعلومات المدنية، وأنظمة المخطط الهيكلي ببلدية الكويت، ونظام الجمارك الآلي التابع للإدارة العامة للجمارك، والتراخيص التجارية بوزارة التجارة والصناعة، وخدمات الجنسية والجوازات والهجرة والمرور بوزارة الداخلية، وخدمات الشهر العقاري وتنفيذحكام القضاة بوزارة العدل.
- التصنيف الثالث: ربط الأنظمة الحكومية ببعضها البعض أو مع الجهات الخاصة مثل الربط الحالي بين أنظمة المعلومات المدنية وأنظمة وزارة الداخلية، والربط بين أنظمة ديوان الخدمة المدنية مع البنوك المحلية لتحويل رواتب العاملين في القطاع الحكومي.

أما على مستوى الإدارة العامة للجمارك فقد انتهت في ٢٠٠٩/١/٣٠ من تطوير النسخة الثالثة للنظام الجمركي الآلي الخاص بالتخليص الجمركي ومتابعة الشحنات الواردة والصادرة إلى دولة الكويت ويستخدمه المخلصين الجمركيين من خلال موقع الإدارة العامة للجمارك في تنفيذ أعمالهم. وتم تعميم النسخة الثالثة على الموانئ البحرية الثلاث والمطار الدولي والمنطقة الحرة والبريد الدولي، وسيتم في مرحلة لاحقة تعميمه على الجمارك البرية الثلاثة.

وقامت وزارة المالية بإطلاق بوابتها الإلكترونية الخاصة بتحصيل إيرادات أملاك لدولة حيث يقوم الأفراد والمؤسسات بدفع إيجارات أملاك الدولة إلكترونياً عبر هذه البوابة.

وتهتم الإدارات الحكومية برقمنة أرشيفها الخاص من خلال أنظمة معالجة الوثائق، كما أن خدماتها الحكومية وأعمالها الإدارية مدعومة بأنظمة معلوماتية لحفظ واسترجاع البيانات، كما أن المواقع الإلكترونية للجهات الحكومية تحوي معلومات خاصة عن تاريخ كل جهة وقوانينها وقراراتها وخدماتها وإجراءاتها وصادراتها من دراسات ومجلات فيما يمثل مكتبة إلكترونية لكل جهة.

حلول الحكومة الإلكترونية

- بالنسبة لحلول الحكومة إلى الحكومة (G2G): يوجد حالياً مشروع حكومي للحصول الآلي لمستحقات الدولة يهدف إلى ربط الأنظمة الحكومية فيما بينها لتبادل المعلومات بشأن المستحقات المالية على المواطنين والأفراد

وهذا المشروع يعتمد على مفهوم الهيكلية الخدمية (Service Oriented Architecture- SOA) يهدف إلى تقليل المستحقات المالية المتركمة للدولة على الأفراد والمؤسسات.

- بالنسبة لحلول الحكومة إلى المواطن (G2C): فقد أطلق الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات البوابة الرسمية الالكترونية لدولة الكويت بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٩، وتقدم البوابة الرسمية خدماتها للمواطنين والمقيمين والتي تشمل حاليا ٧٢ خدمة الكترونية حكومية، بجانب ٢٤٧ خدمة معلوماتية لخدمات حكومية تتضمن نماذج الالكترونية يمكن تنزيلها الكترونيا او ملاحظتها من خلال الموقع، وبلغ عدد مستخدميها في عام ٢٠١٠ حوالي ١,٢٥٥,٢٣٢ زائر من ١٦٢ دولة في عام ٢٠١٠ بعد أن كان ٦٥١,٥١٥ زائر فقط في عام ٢٠٠٩ أي بنسبة زيادة قدرها ٩٢.٦٦% تقريبا. وبلغ عدد الصفحات التي تم تصفحها في البوابة ٤,٣٢٨,٢٩٠ صفحة بعد أن كان ٢,٣٩٦,٢٨٠ صفحة في عام ٢٠٠٩ أي بنسبة زيادة قدرها ٨٠,٤٢%. كما يقوم قطاع الأعمال ممثلا بغرفة تجارة وصناعة الكويت بتقديم خدماته عبر البوابة الالكترونية الرسمية للدولة، كما توفر البوابة معلومات عن دولة الكويت للزائرين. وتقدم البوابة خدماتها باللغتين العربية والانجليزية، كما تقدم خدمات اخبارية لمتصفح البوابة.
- بالنسبة لحلول الحكومة إلى قطاع الأعمال (G2B): فقد تم اطلاق خدمة الدفع الالكتروني الحكومي بتوقيع اتفاقية بين وزارة المالية وشركة الخدمات الآلية المصرفية (Knet) لتحويل ايرادات ورسوم المالية العامة للدولة من خلال الخدمات الالكترونية الحكومية. وتأتي هذه الاتفاقية في اطار توجه الدول للتحوّل للحكومة الالكترونية وتطوير استخدام الاساليب الالكترونية لتحويل الإيرادات والرسوم العامة حيث يتم توفير ٥ قنوات للدفع الالكتروني من خلال اجهزة نقاط البيع الفردية والمتكاملة واجهزة الخدمات الذاتية (الاكشاك الالكترونية) والدفع عبر الانترنت وباستخدام الهاتف النقال. وتشارك في هذه الخدمة حاليا ١٣ جهة حكومية وبلغ خلال سنة ٢٠١٠ مجموع ما تم تحصيله من خلالها 6,131,000 دك.

توفير واعتماد واستخدام تطبيقات الشراء الإلكتروني (e-procurement)

تضمنت خطة التنمية فيما يتعلق بمجال تكنولوجيا المعلومات مشروع (تهيئة البيئة اللازمة لتنفيذ البوابة الفرعية للمشتريات الحكومية) والذي يهدف إلى خدمة قطاع الأعمال من خلال توفير إمكانية تنفيذ جميع إجراءات العطاءات والتعاقدات لعمليات الشراء والمناقصات الحكومية من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية، كما أنه يساهم في تحسين إجراءات المناقصات، مما يعكس الجدية والشفافية في التعاملات الحكومية الإدارية مع قطاع الأعمال بالإضافة إلى توفير الجهد والوقت بالنسبة للجهات الحكومية وقطاع الأعمال المحلي الأجنبي. وورد في مشروع القانون الجديد للمناقصات العامة إمكانية استخدام الوسائل الالكترونية في طرح المناقصات واجراءات ترسيبها، ويعتبر القطاع النفطي حاليا نموذجا في الدولة في تطبيقات الشراء الالكتروني من خلال شركاته النفطية حيث تطبق مؤسسة البترول الوطنية الكويتية نظام لمشترياتها الالكترونية يشمل طلبات الشراء والمناقصات.

www.e.gov.kw :		

	(RSS)	

الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات The Central Agency for Information Technology	()
الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات The Central Agency for Information Technology	()

باء- التجارة الإلكترونية

توفر خدمات التجارة الإلكترونية ونوعيتها

تتركز أنشطة التجارة الإلكترونية حالياً على أنشطة اقتصادية محددة مثل التعامل الإلكتروني مع البنوك (Online Banking) والتداول الإلكتروني لسوق الأوراق المالية (E-Trading) وخدمات الاتصالات وأنشطة السياحة والسفر مثل الحجز الإلكتروني لشركات الطيران والفنادق، وبعض خدمات الدفع الإلكتروني مثل خدمة (M-PAY) وهي خدمة الدفع عبر الهواتف النقالة والرسائل القصيرة.

مستوى انتشار ومدى نضج التطبيقات الإلكترونية

وعلى الرغم من محدودية أنشطة التجارة الإلكترونية إلا أن هذه الأنشطة تشهد نمواً واضحاً في استخدامها من قبل الأفراد والمؤسسات، وتفيد البنوك التجارية أن التعامل البنكي الإلكتروني أصبح الآن في قنوات التعامل الرئيسي مع العملاء بعد أن كان خدمة إضافية لهم. وترجع محدودية انتشار التجارة الإلكترونية إلى غياب الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يمثل البيئة التمكينية للتجارة الإلكترونية باستثناء وجود قانون الملكية الفكرية. وتدخل غالبية التطبيقات الإلكترونية لأنشطة التجارة الإلكترونية في نطاق الشركات والأفراد (B2C)، أما الأنشطة بين الشركات (B2B) فهي محصورة حالياً في نطاق الدفع الإلكتروني وبعض التطبيقات مثل قيام شركة المخازن العمومية (اجيليتي) بربط نظام المخازن بأنظمة البيع والتجزئة لعملائها في أنشطة الأسواق المركزية والجمعيات التعاونية، كما أن الوكلاء المحليين للشركات العالمية لديهم تطبيقات مماثلة يتم فيها ربط أنظمتهم المحلية مع أنظمة الشركة الأم لتنظيم العلاقة فيما بينهم.

استخدام المعايير الدولية في التجارة الإلكترونية

إن المعايير المستخدمة في التجارة الإلكترونية هي المعايير الدولية المعتمدة من شركات بطاقات الائتمان والمعايير المعتمدة في التعاملات المالية والبنكية.

قوانين التجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني

تم وضع مشروع قانون خاص بتنظيم التعاملات الإلكترونية على المستوى الوطني يتضمن تعريف وتحديد السجلات الإلكترونية والهوية والتوقيع الإلكتروني بالإضافة إلى حماية البيانات والخصوصية الإلكترونية، وقد احيل إلى اللجنة القانونية بمجلس الوزراء لمناقشته و اعتماده تمهيدا لتحويله إلى مجلس الأمة لاعتماده بصفة نهائية.

توفر واستخدام نظم المدفوعات الإلكترونية (e-payment systems)

توفر شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (Knet) بوابة للدفع الإلكتروني يمكن للشركات استخدامها للدفع والتحويل الإلكتروني عبر شبكة الانترنت. وترتبط هذه الخدمة مع جميع البنوك الكويتية لتسهيل أعمال التسوية المالية للمعاملات التي تتمتع بمستوى عالي من الاجراءات الأمنية المعلوماتية اللازمة لتأمين أعمال الدفع الإلكتروني. كما توجد تجاريا خدمة الدفع الإلكتروني عبر الرسائل القصيرة والهواتف المتنقلة (MPAY) والتي يمكن استخدامها من الأفراد حاليا لاعادة تعبئة رصيد هواتفهم النقالة، وتم اطلاق هذه الخدمة بالاتفاق مع البنوك الكويتية.

			(/)
			(/)
			(/)
			(/)

جيم- التعليم الإلكتروني

في التعليم الأساسي (الابتدائي - الثانوي)

تنفذ وزارة التربية حاليا مشروع التعليم الإلكتروني الذي يتكون من المحاور الأساسية التالية: البنية التحتية، المدارس والفصول الذكية، البوابة التعليمية وأنظمة التعلم، المحتوى الإلكتروني (المنهج التفاعلي)، الانظمة التعليمية والتربوية المساندة والخدمات الإلكترونية المساندة، وبناء الموارد البشرية، والتوعية والتثقيف. وتم البدء بالمرحلة الأولى من المشروع وهو تنفيذ البنية التحتية التي تضم الموارد اللازمة لتجهيز بيئة تعليمية قادرة على استيعاب تدفق المعلومات الناتجة عن استخدام الخدمات وتطبيقات المعلومات والاتصالات، اضافة الى انظمة تساعد على تبادل المعرفة على الأصعدة الإقليمية والمحلية باستخدام أي نوع من أنواع الوسائط، حيث أنجزت وزارة التربية وانتهت من تنفيذ مركز بيانات مركزي قادر على تهيئة البيئة المناسبة للتعامل مع خدمات التعلم الإلكتروني، وتم ربط جميع المدارس به. ومشروع التعليم الإلكتروني هو عبارة عن منظومة الكترونية يندرج تحتها المشروعات التالية:

١- البنية التحتية لمشاريع التعليم الإلكتروني: مركز بيانات وبنية تحتية للمدارس، ربط المدارس بشبكة ألياف ضوئية.

٢- بوابة الكويت التعليمية.

٣- المحتوى الإلكتروني التفاعلي.

٤- السبورة التفاعلية وجهاز العرض (الفصول الذكية).

٥- الشبكات اللاسلكية في المدارس (المدارس الذكية).

٦- الكمبيوتر المحمول لكل طالب ومعلم.

٧- الخدمات الإلكترونية: الانظمة الادارية التربوية، المكتبة الإلكترونية.

٨- تدريب واعداد الهيئة التعليمية والتطوير المهني.

وهناك مشروع مستقبلي لوزارة التربية يربط جميع المدارس بالألياف الضوئية وذلك بالتعاون مع وزارة المواصلات.

في التعليم العالي والجامعي

تقوم جامعة الكويت حاليا بتنفيذ مجموعة مشروعات خاصة بالتعليم الالكتروني ضمن منظومة متكاملة لاستخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية يشمل: ادوات التعليم الالكتروني (e-Learning) و تطوير برنامج التعلم عن بعد والتوسع في استخدامه، والتوسع في إنشاء الفصول الذكية، وتطوير البنية التحتية الالكترونية وتطبيق الشبكة اللاسلكية، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والالتقاء بهم فكريا وعلميا واجتماعيا، وادارة الموارد البشرية وتحديث البوابة الالكترونية لجامعة الكويت وتحديث بوابة معلومات الطالب الالكترونية.

والموقع الالكتروني للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب يوفر الخدمات المختلفة للهيئة التدريسية والإدارية والخدمات الطلابية، من خلال شبكة معلوماتية متكاملة بأسلوب يكفل التحديث لأنظمتها وسهولة استخراج المعلومات المطلوبة. وتوفر كلا من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب خدمة التسجيل الالكتروني للطلبة، كما أن وزارة التعليم العالي تقوم حاليا بدراسة مشروع للتسجيل الآلي المركزي لمؤسسات التعليم العالي.

وتم استخدام أنظمة إدارة التعلم (Learning Management Systems) في جامعة الكويت وعدد من الجامعات الخاصة ومعاهد التدريب المهني في الدولة لإدارة عملية التعلم الإلكتروني ، كما تقدم معاهد التدريب المهني خدمة التعليم الإلكتروني في أكثر من مجال لمنتسبيها من خلال مزودات (Servers) رئيسية لهذا الغرض، كذلك انضمت دولة الكويت عن طريق معهد الكويت للأبحاث العلمية لشبكة (Global Distant Learning Network-GDLN) التابعة للبنك الدولي، وهي شبكة معنية بالتعلم عن بعد باستخدام أنماط من التعلم الإلكتروني.

وتتيح جامعة الكويت في كل مكاتبها التابعة للكليات الأكاديمية مكاتب الكترونية تحتوي على مصادر الكترونية يمكن للطلاب استخدامها في التحصيل الدراسي والبحوث. أما الهيئة العامة للتعليم التطبيقي فلديها مكتبة الكترونية مركزية لطلابها.

أما بالنسبة للتعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني (Online Learning) فهو غير معترف به رسميا على نطاق الدولة ولذا فإن انتشاره محدود كما لا توجد في دولة الكويت جامعات افتراضية.

-	
%	

دال- الصحة الالكترونية

توفر وإمكانية النفاذ إلى المعرفة الطبية في العالم

يتيح موقع وزارة الصحة النفاذ إلى مجموعة متنوعة من مواقع البحث الطبية (٣٥ موقع) ومواقع طبية عالمية (٧٦ موقع) ومواقع خاصة بالمجلات والنشرات الطبية والمؤتمرات الدولية والإقليمية في المجال الطبي. وهذا النفاذ متاح للجميع من خلال موقع الوزارة (www.moh.gov.kw).

تنفيذ نظم المعلومات المتعلقة بالرعاية الصحية

تقوم وزارة الصحة بمباشرة تنفيذ خطة لحوسبة العمل في المستشفيات والمراكز الصحية باستخدام قاعدة بيانات تخصصية. واشتملت الخطة على ثلاثة أنظمة رئيسية هي نظام الرعاية الصحية الأولية الخاص بالمراكز الطبية

والمستوصفات، ونظام إدارة المستشفيات الخاص بالمناطق الصحية الست والمستشفيات التابعة لها، ونظام طب الأسنان. وهذه الأنظمة تعمل ضمن شبكة معلومات خاصة بوزارة الصحة تشمل كافة المستشفيات والمراكز الصحية في دولة الكويت. وقامت وزارة الصحة بإنشاء بوابة الكترونية خاصة بخدماتها الصحية وأعمالها الطبية (www.moh.gov.kw)، وتم ربطها بالبوابة الرسمية الالكترونية لدولة الكويت من خلال دليل الخدمات الصحية في البوابة.

استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبيه ولرصد ومراقبة انتشار الأمراض

لدى معهد الكويت للأبحاث العلمية أنظمه قادره على الرصد والتنبيه والمراقبة المتعلقة بانتشار الأمراض والأوبئة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، وتم استخدامها في رصد ومراقبة مرض انفلونزا الطيور.

هاء- العمالة الإلكترونية

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للحصول على عمل

تم استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت بشكل كبير في الإعلان والاستقبال لطلبات التوظيف. كما يقوم ديوان الخدمة المدنية وهو أكبر جهة توظيف في الدولة باستقبال طلبات التوظيف الكترونيا من الراغبين بالعمل في القطاع الحكومي. كذلك تقوم العديد من الجهات المستقلة والملحقة بالقطاع الحكومي بإعلان احتياجاتهم من خلال مواقعهم على شبكة الانترنت. وأصبح استقبال طلب التوظيف عن طريق الانترنت توجه رئيسي وسائد لدى الكثير من المؤسسات في القطاع الخاص والمؤسسات المستقلة والملحقة في القطاع الحكومي.

أما على مستوى القطاع الخاص فالتوظيف الإلكتروني يأخذ عدة أشكال، فهناك أكثر من شركة توظيف متخصصة تعلن عن طلبات توظيف متعلقة بشركات تمثلها وتستقبل طلبات التوظيف عن طريق شبكة الانترنت مثل شركة التوظيف الخليجية وموقع بيت دوت كوم. وأصبح شائعا في مواقع الانترنت للشركات الخاصة الكويتية وجود روابط وأجزاء خاصة باحتياجاتها الوظيفية وطلبات التوظيف واستقبالها.

وقد تضمنت خطة التنمية المتوسطة الأجل مشروع (تخطيط القوى العاملة بالدولة) والذي يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية عن حجم قوة العمل والتغيرات التي تطرأ عليها، وإمكانية التنبؤ بتقدير الاحتياجات المستقبلية عن قوة العمل، والمساعدة على الربط بين احتياجات القوى العاملة حسب المهن المختلفة ومخرجات العملية التعليمية وتجميع المعلومات المتوفرة تاريخيا.

بوابات التوظيف الإلكتروني وقواعد البيانات الوطنية للسير الذاتية

يعتبر نظام التوظيف الإلكتروني التابع لديوان الخدمة المدنية أكبر بوابة توظيف الكترونية على مستوى دولة الكويت حيث يتم استقبال طلبات التوظيف للراغبين من المواطنين للعمل في وزارات وادارات الدولة بشكل مركزي عبر هذه البوابة. كما أن برنامج إعادة الهيكلة والمناطق به توظيف الكوادر الوطنية بالقطاع الخاص لديه بوابة خاصة لاستقبال طلبات التوظيف من المواطنين الراغبين في العمل بالقطاع الخاص.

وعلى صعيد القطاع الخاص توجد حاليا ٣ بوابات للتوظيف الإلكتروني هم بيت دوت كوم bayt.com و كويت سي في q8cv.com وشركة التوظيف الخليجية، تستقبل طلبات التوظيف والسير الذاتية للأفراد كما تعلن عن الوظائف الشاغرة في مؤسسات القطاع الخاص والإمكانات والقدرات المطلوبة لكل وظيفة.

كما يقوم مركز تنمية المجتمع التابع لجانزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح حاليا بمشروع لتجميع السير الذاتية للمتخصصين في المجالات الفنية مثل المهندسين والأطباء والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل بناء قاعدة بيانات للكوادر الوطنية العاملة في هذه المجالات.

ثامناً- التنوع الثقافي واللغوي والمحتوى المحلي ألف- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنوع الثقافي واللغوي

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحفاظ على التنوع اللغوي والتراث الثقافي

تقوم المؤسسات الثقافية والعلمية بحفظ إصداراتها على وسائط ونشرها إلكترونياً من أجل الحفاظ على الهوية الثقافية وحماية هذا الإرث وصيانتها للأجيال القادمة والتراث الإنساني، وشمل ذلك أنشطة وأعمال القطاع الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وباستخدام محركات البحث يمكن أن نلتزم بالزيادة في النشر الإلكتروني على مستوى دولة الكويت.

والتنوع اللغوي أيضاً أخذ جانباً مهماً من النشر الإلكتروني، فبعد أن كانت مواقع الانترنت والإصدارات الإلكترونية مقصورة فقط على لغة الإصدار أو العمل الأصلية، أصبحت متعددة اللغات.

وتتوالى في دولة الكويت المبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات من الجانبين الحكومي وغير الحكومي، بهدف المساهمة في تنمية وتعزيز مجتمع المعلومات بما يساهم بالحفاظ على التنوع اللغوي والتراث الثقافي، ومن أبرز هذه المبادرات جائزة الكويت الإلكترونية لإثراء المحتوى الإلكتروني (www.kuwaiteAward.org.kw) التي تشرف عليها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وهي الجائزة المعتمدة من الجائزة العالمية للمعلوماتية لدولة الكويت (wsis-award.org)، وتعتبر إحدى مبادرات الاتحاد الدولي للتنمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (un-gaid.org).

كما تجرى سنوياً مسابقة الشيخ سالم العلي السالم الصباح (www.alsabahaward.org) المتخصصة بمواقع الانترنت والتي بدأت كمسابقة وطنية وأصبحت الآن تغطي الوطن العربي. وجزء من هذه المسابقة مخصص للأفراد بشرائح عمرية تبدأ من المرحلة الابتدائية وتنتهي بمرحلة الثانوية العامة، ومواقع المؤسسات التي تصنف بناء على الجهات (حكومات، قطاع خاص، ومؤسسات المجتمع المدني). ويبلغ مجموع جوائز المسابقة حوالاً ١٠٠ ألف دينار كويتي.

تطوير المحفوظات الرقمية الوطنية ورقمنة المعلومات العامة

قامت الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بالقطاع الخاص بتطوير المحفوظات الرقمية ورقمنة التراث التربوي والعلمي والثقافي ودعم الأبحاث والأعمال التجارية والأنشطة الشخصية، ومن أمثلة ذلك إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٥/٢٠٠٨) لسنة ٢٠٠٨ بالزام الجهات الحكومية بترجمة محتوى القوانين واللوائح المنظمة للتجارة الإلكترونية ونشرها على مواقعها الإلكترونية بالإضافة إلى تسليم نسخة منها إلى الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات لنشرها على البوابة الإلكترونية الرسمية للدولة.

كما تقوم مكتبة الكويت الوطنية بتنفيذ مشروع حفظ التراث الوطني الذي يهدف إلى المحافظة على مصادر التراث وإتاحتها وذلك عن طريق المسح الضوئي والتحويل الرقمي DIGITIZATION والتخزين النصي لمختارات من الكتب والدوريات المحلية والعالمية النادرة والوثائق والمخطوطات والإصدارات الخاصة بالتراث الكويتي وإتاحتها آلياً، وذلك في نطاق تنفيذ مشروع النظام البليوجرافي الوطني وضمن قاعدة البحث النصي الآلية. ويشتمل المشروع على النظم الفرعية التالية:

- ١- نظام حفظ وترميم مصادر الذاكرة الكويتية: حيث تم اختيار حوالي ١٠٠٠ كتاب نادر من مجموعة الكويت (الكويتيانا) وإدخالها كنصوص كاملة على النظام في الحاسب الآلي، وجاري العمل لتوفيرها على أقراص مدمجة CD-ROM.
- ٢- الأرشيف الإلكتروني للدوريات الكويتية: تطبيق نظام آلي ضمن التراث الوطني يقوم على حفظ النصوص الكاملة لمختارات من الدوريات الكويتية النادرة والقديمة والتي من أهمها: مجلة الإيمان، مجلة الرائد، ومجلة الكويت.

كما يقوم الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بتنفيذ مشروع ذاكرة الكويت والذي يشمل في مرحلته الحالية حفظ أرشيف الصحف اليومية الكويتية الرئيسية منذ صدور أعدادها الأولى، ويتم المسح الضوئي والتحويل الرقمي إلى صور رقمية يمكن استرجاعها من خلال بيئة الويب، ومن ضمن خطط المشروع أن يكون هناك موقع له على شبكة الانترنت يمكن للباحثين من خلاله الاطلاع على محتواه.

استخدام الشبكات الاجتماعية والوسائط والمواقع الاجتماعية ومشاركة الأفراد

يعتبر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي الالكتروني (Social Networking) هو الظاهرة الرئيسية والاستخدام الأكبر بين الأفراد في نشر المعلومات وتبادلها، فبعد أن كانت المدونات والمنتديات والرسائل القصيرة هي النمط الرئيسي في استخدام الشبكة الاجتماعية الالكترونية، حل محلها موقع الفيسبوك وتويتر وبرامج الماسنجر المتوفرة عبر الهواتف الذكية. ويرجع السبب في ذلك إلى سهولة استخدامها مقارنة بإنشاء مدونة أو منتدى، وكذلك سهولة استخدامها وتوفرها بشكل كبير عبر بيئة الهواتف النقالة. ويبلغ عدد مستخدمي موقع الفيسبوك من دولة الكويت حوالي 822,640 مشترك. وما عزز انتشار استخدام الشبكات الاجتماعية هو ما تسمح به لتكون شبكة مقصورة على الأصدقاء وباعتبارها مساحة حرة لإبداء الرأي تتنوع موضوعاتها ما بين تلك التي تمثل فكر معين، أو تلك التي تتعاطى بالشأن المحلي، أو تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي أو الترفيهي أو الاجتماعي أو الأدبي. كما أن استخدامها لا يتطلب إلى قدرات فنية عالية فالكثير من مستخدميها قد لا يكونون ملمين باستخدام الحاسب الآلي ولكنهم على دراية كافية باستخدام الشبكات الاجتماعية.

ولا يقتصر دور الشبكات الاجتماعية على التعارف أو التحدث مع الأصدقاء بل أصبحت مساحة مفتوحة لتبادل الآراء وإبداء الرأي والتعليق عليه لاسيما في الموضوعات التي تمثل حديث الساعة في دولة الكويت أو على المستوى العربي والدولي. كما أصبحت الشبكات الاجتماعية وسيلة لتنظيم التجمعات وعقد الاجتماعات العامة وحشد التأييد، كما تتيح للجميع التعرف على الأفطار والآراء المتباينة وإبداء الرأي فيها. وبدى واضحا أن كثير من الشخصيات العامة بدأت تتواصل مع متابعيها عن طريق الشبكات الاجتماعية وتحدث عن موضوعات ذات علاقة بمجال عملها بهدف إبداء الرأي أو استطلاع الرأي أو المناقشة حيث أدركت مدى فاعلية الشبكات الاجتماعية في التواصل.

وهذا لا يعني أن دور المدونات أو المنتديات قد قل أو ضعف، فهي لا تزال المساحة المفضلة لمن يريد أن يسترسل بشكل أكثر تفصيلا عن موضوعات معينة، كما أنها تتيح المجال لإعطاء فكرة أكبر عن أي موضوعا ما، إلا أن مواقع مثل الفيسبوك وتويتر ونظرا لكونها بيئات جاهزة لإنشاء صفحات لمستخدميها بجهد أقل وبدون عناء جذبت أكبر عدد من المستخدمين لها فاق عدد المدونات، كما أن توفر هذين الموقعين على الهواتف الذكية النقالة ساهم في انتشارها بشكل أكبر. ومن المهم الإشارة إلى برامج الماسنجر كجزء من الشبكات الاجتماعية في بيئة الهواتف الذكية والتي أصبحت وسيلة للتواصل بين مجموعات محددة من الأصدقاء أو المعارف بشتى الموضوعات.

كذلك يجب الإشارة إلى نمو الدور الاعلامي والاعلاني على الشبكات الاجتماعية، فمع استقطاب الشبكات الاجتماعية لأعداد كبيرة من المستخدمين أصبحت مساحة جذبة لوسائل الاعلام لترويج مادتها الاعلامية وكذلك بالنسبة للمعلنين الذي بدأ استخدامهم للشبكات الاجتماعية ينمو بشكل ملحوظ للترويج عن خدماتهم.

ونتيجة لذلك توجهت الكثير من مؤسسات القطاع الخاص إلى استخدام الشبكات الاجتماعية للترويج والتواصل مع عملائها، وبدأت الجهات الحكومية مثل الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارة التربية باستخدام الشبكات الاجتماعية أيضا، واهتمت الصحافة ووسائل الاعلام بنشر أخبارها وعناوين مادتها الاعلامية عبر الشبكات الاجتماعية لجذب أكبر شريحة ممكنة من القراء المستمعين والمشاهدين.

باء- تطوير المحتوى الرقمي الوطني والمحلي

تطوير المحتوى الرقمي (على شبكة الإنترنت، والأقراص المدمجة)

احتضنت دولة الكويت الكثير من المشاريع الثقافية كمجلة العربي، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي التي تترجم مجلة العلوم الأمريكية (Scientific American)، ومركز البحوث والدراسات الكويتية الذي يبحث في تاريخ الكويت، ودار

الأثار الإسلامية المهمة بالتراث والتاريخ الإسلامي، والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب المهتم بالحركة الأدبية والثقافية على مستوى دولة الكويت والوطن العربي ومن أشهر إصداراته سلسلة عالم المعرفة، ودار سعاد الصباح المهمة بالإصدارات الأدبية، ومكتبة عبدالعزيز البابطين الشعرية المختصة بالشعر العربي والتي أصدرت دليل الواجهة الحضارية للكويت على وسائط (أقراص مدمجة) باللغتين العربية والانجليزية، ونشرها على موقعها الإلكتروني وجاري نشرها على البوابة الإلكترونية الرسمية للدولة.

وكثير من إصدارات هذه المؤسسات المطبوعة حديثاً أصبح يتضمن أقراص مغنطة تحتوي على النسخة الإلكترونية للإصدار وترجمات له. كما أن مواقعها الإلكترونية أصبحت ثنائية اللغة وتستخدم تقنيات متطورة ويمكن الاطلاع على إصداراتها وملخصات لها على هذه المواقع.

أما على الصعيد الحكومي، فبعد أن كانت المواقع الحكومية الإلكترونية يقتصر محتواها على معلومات عامة عن الجهة الحكومية، أصبحت الآن حلقة وصل بينها وبين المستفيدين من خدماتها أفراد أو مؤسسات، حيث بدأت الجهات الحكومية بنشر قراراتها ومعلومات تفصيلية عن خدماتها ومراكز خدماتها ومتطلبات كل خدمة، كما بدأت تنشر دراساتها وتقاريرها وتنشر احصائياتها، وتوفر المعلومات والبيانات عن مشروعاتها، بالإضافة إلى التوعية المتربطة بمجال عملها واختصاصاتها.

وبالنسبة للقطاع الخاص فتوجهت الشركات الخاصة في الكويت إلى بناء بوابات الكترونية لإدارة العلاقة بينها وبين عملائها فيما يعرف بـ (Clients Relation Management) وأصبحت هذه البوابات الإلكترونية وسيلة أداة لتقديم خدماتها الكترونياً أو لمتابعة إحدى خدماتها أو لتقديم الدعم للعملاء، بالإضافة إلى دورها كأحد وسائل التسويق وقنوات الاتصال مع عملاء الشركة. وتشمل البوابات الإلكترونية للشركات الخاصة إدارة العلاقة بالمستثمرين (Investors Relations) وتقديم التقارير والبيانات عن أداء الشركات وتلبية احتياجات العمل مثل إعلانات التوظيف وطلبات التوريد.

وساهمت شركات الاتصالات المتنقلة بشكل كبير في إثراء المحتوى الوطني والمحلي، فقد اهتمت بتطوير محتوى متنوع يساهم في ابتكار وتقديم خدمات جديدة تستقطب المزيد من العملاء وترفع من دخل الشركة وتعزز وضعها التنافسي. ومن أكثر أنواع المحتوى انتشاراً هو تنزيل نغمات الاتصال والصور، والخدمات الإخبارية، والخدمات الترفيهية المتعددة الوسائط، والخدمات التوعوية والصحية والاجتماعية، كما بدأت بتقديم خدمات الانترنت المتنقلة والتي أصبحت إحدى قنوات النفاذ الرئيسية لشبكة الانترنت.

تطوير ونشر البرمجيات باللغات المحلية لفئات المجتمع (الأميين، وذوي الاحتياجات الخاصة، والفئات المحرومة والمهمشة)

قام معهد الكويت للأبحاث العلمية بتصميم وتنفيذ حلول للمكفوفين تساعدهم في استخدام الحاسب الآلي وشمل هذه الحلول تصميم الأجهزة وملحقاتها وتطوير البرمجيات التي تمكن المكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة من استخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته والنفاذ إلى الانترنت. كما قام معهد الكويت للأبحاث العلمية بتطوير مطبوعة للمكفوفين. ويوجد في جمعية المكفوفين الكويتية مختبر خاص للحاسب الآلي لاستخدامات المكفوفين. كما قامت شركة وشركة الخدمات الآلية المصرفية (كي نت) بتركيب جهاز صرف آلي خاص بالمكفوفين بجمعية المكفوفين الكويتية.

جيم- أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج البحث والتطوير

تعزيز الحكومات، من خلال الشراكات العامة والخاصة للتكنولوجيا وبرامج البحث والتطوير

وعلى مستوى البحث والتطوير فجهود شركة العالمية (صخر) في تطوير أدوات معلوماتية مختلفة ساهمت في إثراء وتطوير المحتوى العربي. فقد استطاعت شركة صخر تطوير محرك البحث الإدرسي الذي يستخدم اليوم كمحرك بحث للمواقع العربية على شبكة الانترنت. كما طورت عدداً من التقنيات الخاصة بالمعالجة الآلية للغة العربية (Arabic Language Processing) كتقنيات المعالجة الصرفية (Morphological Processing) والمعالجة النحوية (Syntactic Processing) والترجمة الآلية (Machine Translation) والتعرف الضوئي على الحروف العربية (Arabic Optical Processing).

(Character Recognition). كذلك طورت إطاراً برمجياً للبرامج العربية تستخدمه في تطوير برامجها العربية. كما أنشأت بوابة الكترونية تحت اسم (عجيب)^٢ تستخدم التقنيات التي طورته بعد أن حولت مجموعة من برامجها التي كانت تستخدم على أجهزة الحاسب الشخصية إلى بيئة الويب مثل المعاجم والتراجم.

قامت غرفة تجارة وصناعة الكويت أثناء تنفيذها لنظام اليوم، الذي يستخدم مفهوم إدارة المعرفة (Knowledge Management) والبحث الالكتروني لرصد المواقع الكويتية على شبكة الانترنت وفهرسة محتواها، باستخدام تهيئة تقنية مستودعات المعلومات (Data Warehousing) وأقلمتها مع اللغة العربية في تطوير أعمال البحث عن المحتوى وعمليات الرصد للمواقع الكويتية.

كذلك تجب الإشارة إلى جهود المركز الإقليمي العربي للبرمجيات (ReDSOFT) الذي تحتضنه دولة الكويت بناء على اتفاقية موقعة بينها وبين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يركز على تطوير برمجيات ومحتويات تعليمية وتدريبية باللغة العربية موجهة إلى مختلف الشرائح العمرية من الأطفال إلى الكبار في الوطن العربي.

تاسعاً- وسائل الإعلام

ألف- تنوع واستقلالية الإعلام

تنوع الإعلام

توجد في الكويت حالياً ١٤ صحفية تصدر باللغة العربية و٣ صحف يومية تصدر باللغة الانجليزية، وتوجد ٣ صحف أسبوعية تصدر باللغة العربية. ويبلغ عدد المجلات الأسبوعية ٥ مجلات وهناك ٣ مجلات شهرية ومجلة فصلية واحدة وجميعهم يصدرن باللغة العربية. كما توجد صحيفتين الكترونيتين يوميتين.

أما بالنسبة للإعلام المسموع والمرئي فقد صدر قانون خاص يسمح بإنشاء وترخيص قنوات مرئية وسمعية خاصة. وتوجد في الكويت الآن عدد ٧ محطات اذاعية حكومية ومحطة اذاعية واحدة خاصة، ومحطتين اذاعيتين دولتين. وبالنسبة للقنوات التلفزيونية فيوجد حالياً ٦ قنوات تلفزيونية رسمية و ١٠ قنوات تلفزيونية مملوكة للقطاع الخاص.

			*			
			*		2	
	*		*	/		
			*			
*	*		*	/		
	*		*	/		

وجود دعم حكومي للمؤسسات الاعلامية والصحفيين

يكفل دستور دولة الكويت حرية الرأي والفكر والتعبير والمعتقد، وهذه الحرية الدستورية انعكست على الحريات الإعلامية. فالصحافة الكويتية هي صحافة مملوكة للقطاع الخاص ولها استقلاليتها الإعلامية وتمارس نشاطها ضمن مناخ

ديمقراطي وحرية إعلامية ومساحة تعبير تعتبر من الأكبر في المنطقة العربية. وتحرص الدولة عبر سلطتها التشريعية والتنفيذية على المحافظة على سقف الحريات الذي كفله الدستور الكويتي للأفراد والمؤسسات بما في ذلك وسائل الاعلام.

ولا يوجد دعم مادي حكومي يقدم لوسائل الاعلام باستثناء الاصدارات والقنوات الاذاعية والتلفزيونية الحكومية التي تمولهم الحكومة من ميزانيتها السنوية، أما وسائل الاعلام الخاصة فتعتبر جميعها مؤسسات خاصة و تتلقى أي دعم حكومي للقيام بأعمالها سوى اشتراكات الجهات الحكومية بهذه الوسائل.

وتوجد في الكويت جمعية الصحفيين الكويتية وهي جمعية نفع عام معنية بالعاملين في حقل الاعلام بدولة الكويت تأسست في عام ١٩٦٤ وهي مشهورة رسميا كمؤسسة مجتمع مدني.

وأصبحت هناك قنوات تلفزيونية كويتية مرخصة ومملوكة للقطاع الخاص بالإضافة إلى محطة اذاعية واحدة خاصة بعد أن صدر قانون خاص لتنظيم البث المرئي والمسموع.

أما الإعلام الرسمي الذي يشمل تلفزيون وإذاعة دولة الكويت، فوزارة الإعلام هي الجهة المسؤولة عنه، مثلما هي الجهة المسؤولة عن منح تراخيص الإعلام المرئي والمسموع والمطبوع.

قوانين الاعلام خاصة التي تتناول الحرية وتعدد الاعلام

تم اصدار قانون المطبوعات والنشر رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦، الذي ساهم في وضع آليات عملية ثابتة وشروط مفتوحة لكل من يريد إصدار مطبوعة إعلامية أو صحيفة في دولة الكويت. ولا توجد في الكويت رقابة مسبقة على الصحف، وتعتبر وزارة الاعلام هي الجهة المنظمة لتراخيص الصحف والمجلات الكويتية، وفي حالة مخالفة أي صحيفة أو مجلة لقانون المطبوعات فإن التعامل معها يتم عن طريق القضاء الكويتي.

كما تم اصدار قانون الاعلام المرئي والمسموع رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٧ الذي ساهم في فتح المجال لعمل المحطات الاذاعية وقنوات التلفزيون الخاصة بدولة الكويت وترخيصها بناء على الاليات والشروط الواردة في القانون، وتعتبر أيضا وزارة الاعلام هي الجهة المنظمة لتراخيص القنوات الاذاعية والتلفزيونية، وفي حالة مخالفة أي منها لقانون الاعلام المرئي والمسموع فإن التعامل معها يتم عن طريق القضاء الكويتي.

مساهمة قطاع الاعلام في نشر الأفكار وتعددية المعلومات

يقوم الإعلام الكويتي بدور هام في نشر الأفكار والمعلومات من خلال عدة برامج حوارية و تثقيفية تعكس حرية الرأي والتوجيه البناء في كافة المجالات، ففي المجال السياسي هناك البرامج الحوارية مع المسؤولين الحكوميين وأعضاء مجلس الأمة والناشطين في المجتمع المدني، حيث تتمتع هذه البرامج بسقف جيد من الحرية. كما تعرض جلسات مجلس الأمة بيومها، وفي المجال الأمني برنامج الأمن والمواطن وفي المجال الاجتماعي برنامج (دكتور فوز) وفي المجال الأسري هناك برنامج (بيتك) وفي المجال الصحي برنامج (صحتك)، وهذه البرامج هي على سبيل المثال لا الحصر. تجدر الإشارة إلى أن منظمة صحافيون بلا حدود وضعت الكويت في المركز ٨٧ عالميا في الحرية الصحفية والاعلامية وهو الثاني على مستوى الدول العربية.

تصوير النوع الاجتماعي في الاعلام

تحرص المحطات الإعلامية على التنوع والتوازن في مادتها الإعلامية من أجل كسب المزيد من المستمعين والمشاهدين خاصة مع ازدياد عدد المحطات. وهناك عدة عوامل تحكم هذا التنوع مثل الحفاظ على القيم والمعتقدات وعدم المساس بها، ووجود رسالة إعلامية واضحة، ودراسة ما هو مقبول اجتماعيا، وممارسة الحرية المسؤولة، والسرعة في طرح قضايا الساعة ذات الاهتمام لدى المواطن. وما ينطبق على الإعلام الرسمي ينطبق أيضا على الإعلام الخاص الذي أصبح أكثر ديناميكية وحرية في إنتاج وبث مادته الإعلامية ويمتلك قدرات وإمكانات إعلامية واسعة.

ومن أهم البرامج التي تعكس هذا التنوع البرنامج التلفزيوني اليومي (بيتك) بجانب تنوع صور الإعلام من صحافة وإذاعة وقنوات تلفزيونية في نشر وبث برامج ومواد إخبارية وثقافية وعلمية واجتماعية ورياضية وترفيهية موجهة

لمختلف الشرائح العمرية بهدف خدمة مجتمع المعلومات، مثل قنوات الإذاعة والتلفزيون الرسمية المجانية وقنوات شوتايم التلفزيونية التي تمتلكها شركة مشاريع الكويت وتبث مقابل اشتراكات مدفوعة.

باء- الأعلام ودوره في مجتمع المعلومات

دور الأعلام المكتوب والإذاعي إضافة إلى الأعلام الحديث في مجتمع المعلومات

يعتبر الأعلام أحد الوسائل التوعوية المهمة في مجتمع المعلومات، حيث توجد مجموعة من البرامج التلفزيونية والإذاعية الكويتية التي تغطي موضوعات مرتبطة بمجتمع المعلومات. هذه البرامج بعضها متخصص بالمجال التكنولوجي والتقني وبعضها الآخر عام وذو طابع عائلي وثقافي تطرح فيه مواضيع مرتبطة بمجتمع المعلومات من حين لآخر.

وفي هذا السياق تم تخصيص فقرة أسبوعية في برنامج بيتك الأسري على تلفزيون دولة الكويت يقوم الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات من خلالها بتوعية الجمهور في مجال تكنولوجيا المعلومات. كما يقوم تلفزيون دولة الكويت بانتاج وبث برنامج للجمهور متخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات هو برنامج كمبيوتر.

تهتم المؤسسات الإعلامية الكويتية المالكة للقنوات المرئية والمسموعة ببث أعمالها واستقبال إرسالها رقميا عبر شبكة الانترنت وهو ما يساهم في إثراء المحتوى الرقمي الوطني والمحلي. فإذاعة دولة الكويت وإذاعة المارينا أف أم وقناة الراي وقناة الوطن التلفزيونية جميعها تبث إرسالها رقميا عبر شبكة الانترنت، ومرجع هذا الاهتمام بالبث الرقمي عبر الفضاء السبيرياني بكونه يحقق انتشارا ويمثل وصولا للبث خارج الحدود الجغرافية للإرسال الفضائي عبر الأقمار الصناعية.

وجميع الصحف الكويتية اليومية لديها مواقع على شبكة الانترنت تنشر من خلالها النسخة الالكترونية الكاملة لأعدادها الصادرة يوميا بمختلف أبوابها، وتحفظ أيضا بأعدادها السابقة كمادة إعلامية أرشيفية يمكن البحث في محتواها. وتخصص مجموعة من الصحف الكويتية صفحات أسبوعية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولم تقتصر مواقع الصحف اليومية على شبكة الانترنت على نشر مادتها الاعلامية بل أصبحت تتيح للقراء ابداء رأيهم والمشاركة في مناقشة أخبارها، وهناك عدة مواقع لصحف يومية تقدم خدمة الامداد الخبري الالكتروني (RSS Feeds). كذلك توجد مجلات متخصصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل مجلة (دليل الانترنت).

وقد طورت وكالة الأنباء الكويتية موقعها على شبكة الانترنت باللغتين العربية والانجليزية ويغطي إرسالها اليومي الكامل من أخبار وصور، بالإضافة إلى توفر إرسالها الخبري السابق وإمكانية البحث فيه من قبل مستخدمي الانترنت.

استخدام الأعلام التقليدي في تقليص الفجوة المعرفية

وكما تمت الإشارة إليه في البند السابق، فهناك برنامج بيتك الذي يقدم فقرة اسبوعية عن الحاسب الآلي. كما أن هناك برنامج كمبيوتر متخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات. وتخصص الصحف اليومية صفحات خاصة اسبوعية عن تكنولوجيا المعلومات، كما يوجد حاليا مجلة متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي مجلة دليل الانترنت.

جيم- تقارب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعلام

توجد لدى دولة الكويت بنية تحتية قادرة على استيعاب البث المرئي والمسموع والانترنت، حيث سمحت البنية التحتية للاتصالات ومن خلال ما تقدمه من ساعات عريضة للمشتركين من اتاحة البث التلفزيوني والإذاعي على شبكة الانترنت، وهذه البنية التحتية استثمرت فيها الدولة من خلال وزارة المواصلات واستثمر بها القطاع الخاص من خلال مزودي خدمة الانترنت. كما أن البث الإذاعي والتلفزيوني انتقل أيضا إلى بيئة الهواتف النقالة حيث أصبح مشغلي شبكات الهواتف النقالة يقدمون خدمة البث المرئي عبر الهواتف النقالة لمشتركهم حيث استثمر مشغلي شبكات الهواتف النقالة في البنية التحتية لشبكاتهم لتستوعب البث المرئي والمسموع.

ونظرا لتوافر البنية التحتية المطلوبة اهتمت المؤسسات الإعلامية الكويتية المالكة للقنوات المرئية والمسموعة ببث أعمالها واستقبال إرسالها رقميا عبر شبكة الانترنت وهو ما يساهم في إثراء المحتوى الرقمي الوطني والمحلي. وقامت المؤسسات الإعلامية الإذاعية والتلفزيونية برقمنة إنتاجها الاعلامي ومادة البث والاحتفاظ بأرشفة رقمي لكافة أعمالها واستخدام الوسائل التقنية في الإرسال والبث. فإذا دولة الكويت وإذاعة المارينا أف أم وقناة الراي وقناة الوطن التلفزيونية جميعها تبث إرسالها رقميا عبر شبكة الانترنت، وتقوم المحطات التلفزيونية والإذاعية ببث إرسالها على شبكة الانترنت من خلال مواقعها على شبكة الانترنت. ومرجع هذا الاهتمام بالبث الرقمي عبر شبكة الانترنت يرجع لكونه يحقق انتشارا ويمثل وصولا للبث إلى نطاق لا يغطي الإرسال الفضائي عبر الأقمار الصناعية، خاصة أن الهواتف الذكية أصبحت لديها برمجيات خاصة لقوائم من شبكات وقنوات البث الإذاعي والتلفزيوني يتم استقبال إرسالها على هذه الهواتف عن طريق شبكة الانترنت.

وبالنسبة للصحف الكويتية اليومية فجميع الصحف اليومية لديها مواقع على شبكة الانترنت تنشر من خلالها النسخة الالكترونية الكاملة لأعدادها الصادرة يوميا بمختلف أبوابها، وتحفظ أيضا بأعدادها السابقة كمادة إعلامية أرشيفية يمكن البحث في محتواها. كما توجد صحيفتين الكترونيتين. وتخصص مجموعة من الصحف الكويتية صفحات أسبوعية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولم تقتصر مواقع الصحف اليومية على شبكة الانترنت في نشر مادتها الإعلامية بل أصبحت تتيح للقراء ابداء رأيهم والمشاركة في مناقشة أخبارها، وهناك عدة مواقع لصحف يومية تقدم خدمة الامداد الخبري الالكتروني (RSS Feeds). كذلك توجد مجلات متخصصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل مجلة (دليل الانترنت). واهتمت الصحف برقمنة أرشيفها الصحفي واستخدام الوسائل التكنولوجية في إنتاج وطباعة مادتها الصحفية وأصبحت لديها حلول تقنية تدمج بها النشر الالكتروني عبر موقعها على شبكة الانترنت مع نشر النسخ المطبوعة من إصداراتها. كما طورت بعض الصحف تطبيقات للهواتف الذكية لتتيح للقارئ قراءة أعداد الصحيفة من الهاتف النقال، وتستخدم الشبكات الاجتماعية مثل تويتر والفيسبوك لتسويق إنتاجها الصحفي.

كذلك ظهرت بشكل ملحوظ الخدمات الإخبارية عبر الرسائل القصيرة والتي يروج لها مشغلي شبكات الهواتف النقالة كخدمات حصرية لمشتركيهم، وقام عدد من مقدمي هذه الخدمات الإخبارية بتطوير تطبيقات خاصة بهم على بيئات الهواتف النقالة ومنهم وكالة الأنباء الكويتية التي طورت موقعها على شبكة الانترنت باللغتين العربية والانجليزية ويغطي إرسالها اليومي الكامل من أخبار وصور، بالإضافة إلى توفر إرسالها الخبري السابق وإمكانية البحث فيه من قبل مستخدمي الانترنت.

عاشراً- التعاون الدولي والإقليمي

ألف- تمويل شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها

جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

يوفر قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٨ البيئة التمكينية لاستقطاب المشاريع الاستثمارية في كافة المجالات شاملة مجال تكنولوجيا المعلومات، ويشمل هذا القانون تبسيط إجراءات ووضع آليات التعاقد على المشاريع الاستراتيجية التنموية مع الشركات الوطنية والأجنبية بأسلوب التعهيد PPP، BOT، ويتضمن مميزات عديدة للمستثمر في الجوانب المالية وفي الجوانب المتعلقة بالاستفادة من مخرجات المشروع لمدة محددة. كما أنشأت الدولة مكتب استثمار رأس المال الأجنبي تحت مظلة وزارة التجارة والصناعة ليعمل على تنفيذ القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٨ وجذب الاستثمارات الأجنبية تحت مظله.

كما تم تأسيس الشركة الوطنية للأوفست التي أنيط بها ادارة برنامج الأوفست نياية عن وزارة المالية، وهو برنامج يفرض الالتزام على عقود التوريد العسكرية (بقيمة ٣ مليون دينار كويتي وأكثر) والعقود المدنية (بقيمة ١٠ مليون دينار كويتي أو أكثر التي توقعها الجهات الحكومية مع كيانات أجنبية وذلك للاستثمار في مشروعات ومجالات يحددها البرنامج، وتحتسب قيمة هذا الالتزام على أساس نسبة 35% من القيمة النقدية الصافية لعقد التوريد.

إدخال تحسينات وابتكارات من آليات التمويل

اهتمت الدولة في انشاء عدة نماذج للحاضنات بهدف تشجيع الابتكار وتوجيه الطاقات الشابية نحو قطاع الأعمال. فقد انشأت الدولة شركة المشروعات الصغيرة والتي تهتم بتمويل المشروعات التي يصل رأس مالها إلى ٥٠٠ الف دينار كويتي، بحيث يقوم المستثمر بتمويل نصف رأس مال المشروع والباقي تموله الشركة، على أن يقوم المستثمر برد كلفة تمويل مشروع من الإيرادات التشغيلية، وتقوم الشركة بعد خمس سنوات ببيع حصتها على المستثمر. كما أنشأت الدولة الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا والتي أنشأت مركز للإبداع وهو حاضنة تقوم بدراسة جدوى الفكرة المقدمة لها ووضع اطار اداري ومالي واستثماري لها، ثم تقدم التمويل اللازم لها على أن يقوم المشروع باعادة المبلغ المستثمر من إيراداته التشغيلية ثم تؤول ملكية المشروع إلى صاحب الفكرة. كذلك أنشأ البنك الصناعي الكويتي محطة للحرفيين هدفها تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بقروض ميسرة.

باء- مشروعات تنمية البنية الأساسية

المشاريع الحالية والمستقبلية المزمع تنفيذها المدعومة أو الممولة من قبل المنظمات الدولية أو الإقليمية

قامت الهيئة العامة للمعلومات المدنية بتنفيذ مشروع (البطاقة الذكية) للبطاقات المدنية للمواطنين وبلغ عدد البطاقات الذكية التي أصدرتها الهيئة العامة للمعلومات المدنية ٤٤١,٢٩٢؛ بطاقة ذكية أصدرت للمواطنين، ولدى الهيئة خطة مستقبلية لإصدار البطاقة الذكية للمقيمين في الدولة لتشمل كافة السكان. ويأتي هذا المشروع كجزء من منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث اتفقت الدول الأعضاء على توحيد بطاقات الهوية وتحويلها إلى بطاقات إلكترونية ذكية لتسهيل إجراءات التنقل بينها، وتعتبر التقنية المستخدمة في إصدار البطاقة الذكية من أحدث التقنيات في العالم وأكثرها أمنا وهي بيئة المفتاح العام (Public Key Infrastructure) والتي تحتوي على كافة البيانات الشخصية والبنكية والصحية والأمنية، كما يشمل المشروع إنشاء مركز تدريب موحد للعاملين في قطاع الجوازات وتبادل المعلومات من خلال نظام للربط الآلي .

كما تساهم دولة الكويت في قطاع الاتصالات بتمويل مشروعات الربط البحري والبري لكيبلات الألياف الضوئية بهدف تعزيز النفاذ للانترنت من خلال توفير ساعات استخدام أكبر، ويتم تمويل هذه المشروعات من القطاع الحكومي ومن القطاع الخاص.

الجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع المشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ضمن أعمال مذكرة التفاهم بين دولة الكويت وجمهورية سنغافورة، يقوم فريق استشاري من هيئة تكنولوجيا المعلومات السنغافورية بتقديم الاستشارات التقنية لمشروع شبكة معلومات الكويت الذي يشمل وضع بنية تحتية معلوماتية وبناء شبكة معلومات على مستوى الدولة تعمل على ربط مواقع ومقرات الجهات الحكومية ضمن شبكة موحدة.

وضمن أعمال مذكرة التفاهم بين دولة الكويت وجمهورية كوريا سيتم التعاون في مجالات متعددة مثل أمن المعلومات وتكنولوجيا الخصوصية التصديق الإلكتروني في محيط الانترنت في الجوانب المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والأعمال الحكومية على الانترنت، ووضع المعايير الفنية والشهادات، بالإضافة إلى بناء القدرات والمهارات البشرية.

جيم - متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات

عرض خطط العمل الوطنية لدعم تحقيق الأهداف لبناء مجتمع المعلومات

في إطار الخطة الخمسية للتنمية المتوسطة الأجل بدولة الكويت (٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٣/٢٠١٤) تم وضع مجموعة سياسات لبناء مجتمع المعلومات ترتبط بعدد من القطاعات الأساسية في الدولة كالقطاع العام والتعليم والصحة والتجارة والصناعة، وشملت خطة التنمية المتوسطة الأجل في مجال تكنولوجيا المعلومات على ٣٠ مشروعا ومبادرة، وتم وضع هذه السياسات واختيارها بناء على خطوط عمل مجتمع المعلومات كما وردت في اعلان المبادئ للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ومخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة العمل الإقليمية لدول غربي آسيا لبناء مجتمع المعلومات والإستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

تحديد المشاريع الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات

- مشروع إصدار (البطاقة الذكية) الذي تم تنفيذه من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

تقييم حجم الفجوة الرقمية

بلغ متوسط معدل عدد الحاسبات الشخصية لكل ١٠٠ نسمة ٣٨%. ويبلغ عدد مستخدمي شبكة الانترنت حاليا في دولة الكويت حوالي ١,١ مليون مستخدم أي ما يقارب ٣٨.٢٥% من اجمالي عدد السكان

استقصاء مدى توفر أدوات التنمية التي تقدم معلومات إحصائية عن مجتمع المعلومات

استحدثت معظم الجهات الحكومية إدارة للنظم الإحصائية في إطار الهيكل التنظيمي في مراكز نظم المعلومات للقيام بتوفير كافة البيانات والمؤشرات الضرورية لوضع الخطط السنوية للجهات التابعة لها في مجال نظم المعلومات، ومن أهم الجهات التي استحدثت تلك الإدارة وزارة الداخلية، وزارة التربية.

وتضمنت خطة التنمية المتوسطة الأجل (وثيقة مؤشرات مجتمع المعلومات بدولة الكويت) والذي يهدف إلى رصد أنشطة تكنولوجيا المعلومات بالدولة من اجل الوقوف على مدى التقدم الحاصل، والعمل على تعزيز نقاط القوة، واكتشاف ومعالجة السلبيات، والسعي إلى الارتقاء بترتيب دولة الكويت من حيث التقدم التكنولوجي عربيا وإقليميا ودوليا.

تحديد قصص النجاح

يمكن لنا القول بأن جميع المبادرات والمشاريع المستمرة والتي تم انجازها وتم الاشارة إليها في هذا التقرير هي قصص نجاح يستفيد منها الأفراد والمؤسسات والمجتمع ويلتمسون أثرها الايجابي في مجرى الحياة اليومية.

المشاركة في أنشطة حوكمة الانترنت

تشارك الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بأعمال منتدى حوكمة الانترنت والذي عقد في جمهورية ليتوانيا في شهر سبتمبر ٢٠١٠، كما تمت المشاركة بالمشاركة بالمشاريع المفتوحة التحضيرية لاجتماع ليتوانيا واجتماع نيروبي - كينيا والمتوقع انعقاده في أواخر شهر سبتمبر ٢٠١١، وخلال اجتماع ليتوانيا شاركت الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات بورشة العمل التي نظمتها الاسكوا لبحث حوكمة الانترنت على المستوى العربي.

وتمت المشاركة في اجتماع الخبراء العرب الذي نظمته الاسكوا في بيروت - الجمهورية اللبنانية بهدف وضع خارطة طريق لحوكمة الانترنت بالوطن العربي.

المشاركة في أنشطة حوكمة الانترنت

يشارك الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بأعمال منظمة الأيكان من المجلس الاستشاري الحكومي للمنظمة، كما أن الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات تشارك في أعمال تجمع العموم At-Large Community، وتم منذ فتره ابداء الرأي في الأعمال المستقبلية لمنظمة IANA التي تديرها منظمة الأيكان، كما تم في وقت سابق ابداء الرأي في الاتفاق الجديد الذي تم بين وزارة التجارة والصناعة الأمريكية ومنظمة الأيكان.

حادي عشر- بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ألف- شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

شركات الاتصالات

يوجد حاليا ثلاث مشغلين لشبكات الهواتف النقالة هم شركة زين والشركة الوطنية للاتصالات وشركة فيفا، كما يوجد أربع مزودين مرخصين لخدمة الانترنت هم: كوالتي نت، زاجل، فاست تلكو، وجلف نت. أما الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية في مجال الاتصالات فهي حاليا خمس شركات: هي شركة الاتصالات المتنقلة (زين)،

الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة، شركة هيتس تيليكوم القابضة، شركة المستقبل العالمية للاتصالات، وشركة حيات للاتصالات، شركة الأنظمة الآلية.

البرمجيات وخدمات الكمبيوتر

بلغ عدد الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمسجلة لدى سوق الكويت للأوراق المالية خمس شركات هي: شركة الأنظمة الآلية، الشركة الكويتية للكابل التلفزيوني، شركة هيومن سوفت القابضة، شركة التقدم التكنولوجي، وشركة الشبكة القابضة. أما بالنسبة لشركات تكنولوجيا المعلومات المسجلة لدى الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات فقد بلغ عددها ٢٢٠ شركة خلال عام ٢٠١٠، وقد زاد عدد الشركات المسجلة لدى الجهاز بنسبة ١٨% عن ما كان عليه في عام ٢٠٠٩ حيث بلغ آنذاك عدد الشركات المسجلة ١٨٦ شركة. وقد أصبحت هذه الشركات أصبحت أكثر تنظيماً وتركيزاً في تسويق وتقديم خدماتها وتحديد شرائح العملاء التي تتعامل معها. فبعد أن كانت الشركة الواحدة تقدم خدماتها في أكثر من مجال مثل بيع الحاسبات وملحقاتها وبيع البرامج الجاهزة وتطوير الأنظمة وبناء الشبكات، تحول هذا النمط إلى التركيز على مجال محدد مثل بناء الشبكات فقط أو تطوير الأنظمة أو التخصص في مجال الاستشارات أو تقديم الخدمات التقنية فقط. واهتمت شركات تكنولوجيا المعلومات أكثر في الحصول على الاعتماد المهني لموظفيها (Certification) أو التصنيف التقني من الشركات التي تقدم حلولها (Service/Solution Provider – Gold, Silver) أو شهادات (ISO) في الجودة. كما بدأ كثير من الشركات العمل ضمن قطاع اقتصادي أو حكومي معين حيث توجد شركات متخصصة في قطاع النفط والغاز، وشركات أخرى متخصصة في المجالات المالية والاستثمار، وآخرين في مجال الموارد البشرية. وبشكل عام بدأت الشركات العاملة تركز أنشطتها الحالية باتجاه الخدمات الالكترونية التي تمثل احتياجات السوق المحلي خلال المدى المتوسط والبعيد سواء كان ذلك على مستوى البنية التحتية أو على مستوى الحلول التقنية.

أما على مستوى سوق التجزئة لأجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها والبرمجيات الجاهزة فقد اندمجت أكثر وتقاربت مع سوق الالكترونيات الاستهلاكية، وانحسرت ظاهرة وجود معارض خاصة للوكلاء المحليين لأجهزة الحاسبات وملحقاتها الذين أصبحوا مزودين لشركات الالكترونيات الرئيسية التي بدورها تقوم بتسويقها وبيعها، واقتصر دور الوكلاء على الصيانة والكفالة وخدمات ما بعد البيع. وساهم هذا التوجه بزيادة مبيعات أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها حيث تقوم شركات الالكترونيات الرئيسية بتقديم الكثير من العروض التسويقية والتشجيعية وتقديم تسهيلات متنوعة في الدفع يراها المستهلك جاذبة وأكثر ضماناً. وتوجد الآن سبع شركات الكترونية رئيسية لبيع أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها وبرمجياتها هي: الكترونيات الغانم، ويوريكا، وفيرجن ستورز، وكمبيوسنتر، ومكتبة جريز، وكارفور، والكتروزان. وتقدم هذه الشركات التسهيلات والتقسيم لعملائها لشراء أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها وبرامج الحاسب الآلي. أما البيع المباشر للوكلاء فقد أصبح مقصوراً على المناقصات والعقود الحكومية والخاصة.

ب- التسهيلات الحكومية

هناك أكثر من وسيلة للتسهيلات الحكومية تقدمها الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يرتبط عملها بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مبنية على نموذج الحاضنات. فقد أنشأت الدولة شركة المشروعات الصغيرة والتي تهتم بتمويل المشروعات التي يصل رأسمالها إلى ٥٠٠ الف دينار كويتي، بحيث يقوم المستثمر بتمويل نصف رأس مال المشروع والباقي تموله الشركة، على أن يقوم المستثمر برد كلفة تمويل مشروعه من الإيرادات التشغيلية، وتقوم الشركة بعد خمس سنوات ببيع حصتها على المستثمر. كما أنشأت الدولة الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا والتي أنشأت مركز للابداع وهو حاضنة تقوم بدراسة جدوى الفكرة المقدمة لها ووضع إطار اداري ومالي واستثماري لها، ثم تقدم التمويل اللازم لها على أن يقوم المشروع باعادة المبلغ المستثمر من إيراداته التشغيلية ثم تؤول ملكية المشروع إلى صاحب الفكرة. كذلك أنشأ البنك الصناعي الكويتي محافظة للحرفيين هدفها تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بفروض ميسرة. ومن خلال الهيئة العامة للصناعة يتم تخصيص القسائم الحرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم- مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني

الإنفاق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بلغ حجم سوق تكنولوجيا المعلومات بدولة الكويت في عام ٢٠١٠ حوالي 769 مليون دولار أمريكي. منها ما يقارب 335 مليون دولار حجم مبيعات أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها، و٢٠٤ مليون دولار حجم مبيعات البرمجيات، و231 مليون دولار حجم أعمال الخدمات المعلوماتية.

وبلغ حجم الانفاق الحكومي في مجال تكنولوجيا المعلومات حوالي ٨٥.٧ مليون دينار كويتي للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ أي ما يعادل ٣١٤ مليون دولار أمريكي.

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ في عام ٢٠٠٩ حجم الناتج المحلي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٣٩٩.٨ مليون دينار كويتي من إجمالي الناتج المحلي لنفس السنة والبالغ ٣١٥٠٠.١ مليون دينار كويتي أي ما يعادل نسبة ٤.٤% من إجمالي الناتج المحلي. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار في عام ٢٠٠٩ أن إجمالي الناتج المحلي لسوق تكنولوجيا المعلومات بلغ ١٩٢ مليون دينار كويتي، فإن مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات بشكل مستقل من إجمالي الناتج المحلي تبلغ ٠.٦% في حين تبلغ مساهمة قطاع الاتصالات وحده ٣.٨% من إجمالي الناتج المحلي.

العمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تضمنت خطة التنمية المتوسطة الأجل مشروع (بناء منظومة قياس الأثر التنموي لتكنولوجيا المعلومات على الدولة) والذي يهدف إلى معرفة مدى استفادة الدولة على المستوى الحكومي والاقتصادي والاجتماعي من تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، ووضع مؤشرات كمية ونوعية لقياس الأثر التنموي لتكنولوجيا المعلومات وقياس التقدم الذي حققته الدولة في هذا المجال وتسهيل المقارنة مع الدول الأخرى وبناء علاقات مؤسسية مع جميع أصحاب المصلحة في هذا المجال.

دال- البحث والتطوير والمبادرات/المشاريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

البحث والتطوير في معدات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تركزت أنشطة البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات على أعمال تطوير المحتوى والتعريب، وتطرق هذا التقرير إلى ذلك في الجزء (٨) الخاص بالتنوع الثقافي واللغوي والمحتوى المحلي - جيم: أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج البحث والتطوير، حيث بين دور شركة العالمية (صخر)، والمركز الإقليمي العربي للبرمجيات (ReDSOFT)، وغرفة تجارة وصناعة الكويت في هذا المجال. كما تقوم المؤسسات الأكاديمية مثل جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومعهد الكويت للأبحاث العلمية بإجراء البحوث التطبيقية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أولت دولة الكويت أهمية كبرى للاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات محليا كان أم أجنبيا، وفي سبيل ذلك اتخذت التدابير التالية:

- تشكيل لجنة عليا من وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية تنبثق منها لجنة فنية من المختصين في مجالات متعددة لسرعة البت في المبادرات والمشروعات التنموية الاستراتيجية شاملة مجال تكنولوجيا المعلومات، وتفاصيل مهام تلك اللجان بقانون رقم ٢٠٠٨/٧ .
- متابعة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال مكتب الاستثمار الأجنبي التابع لوزارة التجارة والصناعة، وذلك لتبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات الممكنة ووضع قواعد وضوابط التقييم والاختبار لأفضل الاستثمارات فنيا وماليا.

- إبرام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات لمذكرات تفاهم مع جمهورية سنغافورة وجمهورية كوريا الجنوبية، وتوقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة مايكروسوفت لتقديم الدعم ونقل الخبرات والمعرفة في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى المجتمع الكويتي.
- تبسيط إجراءات تسجيل براءة الاختراعات والابتكارات لدى وزارة التجارة والصناعة.
- تبنت لجنة البيوت الاستشارية تسجيل المؤسسات والشركات العالمية ذات الخبرة الكبيرة في مجال البحث والابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات ووضع أولويات الاستعانة بأفضلها في تقديم الدراسات الاستشارية المعلوماتية للقطاع الحكومي بمشاركة القطاع الخاص المحلي.
- بدء ديوان الخدمة المدنية تبسيط إجراءات الخدمات الحكومية تمهيدا لميكنتها من قبل الجهات الحكومية المنتجة لتلك الخدمات والاستفادة القصوى من مخرجاتها.

وتوجد حاليا ست مكاتب تمثيلية لشركات عالمية هي: شركات آي بي أم (IBM)، وشركة أوراكل، وشركة مايكروسوفت، وشركة سيسكو، وشركة أن سي آر (NCR)، وشركة أتش بي (HP).

	(/)
	(/)
	(/)

ثاني عشر- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

ألف- التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية

ما هو التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

يسعى الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات إلى استشراف آفاق جديدة للأعمال والتنمية والنهوض بإدخال التكنولوجيا المتطورة في الأعمال الحكومية وتبني المعايير والمقاييس العالمية والواجب اتباعها من كافة مؤسسات الدولة لتمكين شرائح المجتمع من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مخرجات التكنولوجيا المتعلقة بالمشروعات الاستراتيجية للتنمية، وفي هذا السياق تم إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية حسب الآتي:

- التوسع في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصناعات التكنولوجية وخصوصا في مجال تطوير البرمجيات، التي يجد فيها الشباب الكويتي مجال للتقدم السريع.
- قطعت دولة الكويت شوطا كبيرا في محور الأمية حيث بلغت نسبة المتعلمين من المواطنين ٩٤.٥% في عام ٢٠١٠ حسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، وذلك بفضل التوسع في العملية التعليمية، والاعتماد على الوسائل التكنولوجية في التعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد، والتعليم المستمر مع تطوير المناهج التعليمية وجعلها تفاعلية سهلة الوصول إلى المتعلمين وخصوصا لبرامج ومناهج الأطفال في المدارس الابتدائية ورياض الأطفال.

يتوافر العديد من البرامج التوعوية والإعلامية التي تستخدم الوسائل التكنولوجية للتوعية المستمرة بعوامل الحفاظ على البيئة، مع إعداد لوائح وقوانين لتجريم التعدي على مقومات البيئة الصالحة، وأكبر مثال على ذلك عند إصابة (جون الكويت) بأضرار أدت إلى نفوق عدد كبير من الأسماك، تم معالجة الخلل بسرعة بالغة وانتهت المشكلة خلال ٣ شهور، نتيجة استخدام وسائل تكنولوجية متطورة لدى الهيئة العامة للبيئة.

أبرمت دولة الكويت اتفاقيات ومذكرات تفاهم إقليمية وعربية وعالمية من أجل برامج التنمية الشاملة للمجتمع ونذكر منها اتفاقيات التعاون مع الشركة العالمية للبرمجيات مايكروسوفت لغرض انتقال التكنولوجيا الحديثة والمعرفة المعلوماتية

إلى كافة شرائح المجتمع الكويتي عن طريق برامج توعوية وتدريبية متخصصة مع إقامة اتصالات آلية ببنوك المعلومات لكافة مؤسسات المجتمع المدني.

الجهود المبذولة والمبادرات المتخذة

بالنسبة لموقف دولة الكويت من الهدف الثاني من أهداف الألفية (تحقيق تعميم التعليم الابتدائي)، فقد ذكر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ الصادر عن الأمم المتحدة أن نسبة دخول المدارس الابتدائية للأطفال الذين بلغوا سن المرحلة الابتدائية بلغ ٩٥.٥٪ في دولة الكويت.

أما بالنسبة للهدف الثالث (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) وما يتضمنه من إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وربطه بعام ٢٠٠٥ كموعده مفضل وتحقيق ذلك لجميع المراحل بحلول عام ٢٠١٥، فحسب المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٩ الصادرة عن الإدارة العامة للإحصاء بلغت نسبة الإناث إلى نسبة الذكور في المرحلة الابتدائية ١.٠٧، وعلى مستوى التعليم المتوسط بلغت نسبة الإناث إلى نسبة الذكور في المرحلة الابتدائية ١.٠٤، أما على مستوى التعليم الثانوي فقد بلغت نسبة الإناث إلى نسبة الذكور ١.٣١. تجدر الإشارة أن دولة الكويت احتلت المرتبة ٧؛ على مستوى العالم في التنمية البشرية حسب تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق أيضا بالهدف (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) صدر القانون رقم ٢٠٠٥/١٧ بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٤ الخاص بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية بعد موافقة مجلس الأمة الكويتي عليه ويوجد حاليا أربع نائبات بمجلس الأمة ووزيرة واحدة في التشكيل الحكومي الحالي. كما اتخذت مجموعة قرارات تعطي الحق للمواطنات في الاستفادة من القرض الإسكاني إذا كانت مطلقة أو متزوجة من غير كويتي أو أرملة.

وبالنسبة للهدف الثامن (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) فقد قامت شركات عديدة على المستوى الوطني ومع أطراف دولية مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فتم توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع شركة مايكروسوفت والتي تضمنت إنشاء حاضنة مايكروسوفت للإبداع في الكويت لتشجيع الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات. كما أن التعاون السنغافوري الكويتي في تطبيقات الحكومة الالكترونية تعتبر نموذج آخر للشراكة العالمية. وفي هذا الإطار قد تمت الإشارة في جزئية التعلم الالكتروني إلى اشتراك معهد الكويت للأبحاث العلمية في الشبكة العالمية للتعلم عن بعد (Global Distant Learning Network-GDLN^٤) التابعة للبنك الدولي والتي تعتمد على وسائل التعليم الالكتروني وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في عقد دوراتها التدريبية.

أما على المستوى الدولي فيقوم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بوكالة متخصصة بمنح المساعدات الإنمائية للدول النامية منذ ديسمبر ١٩٦١، والذي اتسعت عملياته لتشمل كل الدول النامية منذ ١٩٧٤، وتشمل حاليا على العديد من دول العالم التي بلغ عددها ١٠١ دولة تستفيد من القروض والمنح والمساعدات النقدية والفنية بجانب المساهمات في تنمية المؤسسات.

باء- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تحديد كيف يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحفيز التنمية

أولت دولة الكويت أهمية كبيرة في تكثيف استخدام عناصر تكنولوجيا المعلومات في كافة مناحي الحياة للمجتمع الكويتي بشكل عام وفي التشجيع والتحفيز للتنمية الشاملة والمستدامة بشكل خاص، وذلك بإدخال مجموعة سياسات خاصة بمجتمع المعلومات ضمن الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل والتي تم ذكرها في الجزء أولا - ألف. ونشير إلى مجموعة مشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات ذات علاقة بأهداف الإنمائية الألفية:

- قيام الأمانة العامة لمجلس الوزراء الكويتي ببناء نظام آلي متكامل لدعم اتخاذ القرار على المستوى الوطني يستمد بياناته من مؤسسات الدولة عبر شبكة نقل معلومات عالية السرعة، مما كان له الأثر البالغ في سلامة

وسرعة اتخاذ القرارات المناسبة وتوافقها مع اتجاهات الدولة ورؤيتها الاستراتيجية وإرساء مبادئ اعتماد القرار على ركائز المعرفة.

- بادرت بلدية الكويت باستخدام تكنولوجيا المعلومات لبناء قواعد بيانات جغرافية وهندسية وتحويل الكم المتراكم من تلك البيانات إلى معلومات تم الاستفادة منها عن طريق النظم الآلية الجغرافية والنظم الهندسية في التخطيط للتجمعات العمرانية وإقامة المباني والمنشآت الذكية المناسبة لقطاع الأعمال والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.
- أقامت لجنة شئون المرأة بمجلس الوزراء الكويتي بناء نظام آلي معلوماتي يستقى معلوماته محليا وعالميا من الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بشئون المرأة في كافة مجالات العمل النسائي والتواصل مع نظيراتها من خلال تبادل الأفكار والتوصيات.

مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميدانية

بالنسبة إلى الهدف الرابع (كفاءة الاستدامة البيئية) فقد تم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنشاء شبكة معلومات بيئية خاصة بدولة الكويت فيما يطلق عليه مشروع شبكة المعلومات البيئية بدولة الكويت، وهو ثمرة تعاون وشراكة بين الهيئة العامة للبيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وهدف الشبكة جمع معلومات بيئية كويتية بهدف حماية البيئة وتقييم الوضع البيئي باستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية.

وتضمنت خطة التنمية المتوسطة الأجل مشروع (مؤشرات الأداء بالقطاع الحكومي) والذي يهدف إلى وضع أسس قياسية عالمية لقياس أداء الأنظمة الآلية والخدمات الإلكترونية باستخدام أساليب تكنولوجية والبرمجيات الآلية، والاستفادة من تلك المؤشرات في التخطيط لمعالجة السلبيات ورفع كفاءة الأداء. ونورد مجموعة مشاريع ميدانية مرتبطة بأهداف الألفية:

- حاضنة مركز الإبداع التابع للشركة الكويتية لمشاريع التكنولوجيا؛
- اتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع شركة مايكروسوفت وإنشاء حاضنة مايكروسوفت للإبداع؛
- التعاون الكويتي السنغافوري في مجال تطبيقات الحكومة الإلكترونية
- التعاون بين معهد الكويت للأبحاث العلمية و الشبكة العالمية للتعلم عن بعد (Global Distant Learning Network – GDLN)؛
- التعاون بين الهيئة العامة للبيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في إنشاء شبكة المعلومات البيئية بدولة الكويت؛
- أعمال البحث والتطوير الذي تقوم بها شركة العالمية (صخر) في مجال التعريب والبرامج التعليمية والثقافية العربية؛
- اتفاقية دولة الكويت والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والعربي لاستضافة المركز الإقليمي العربي للبرمجيات.

فهرس الملاحق

صفحة	البیان	م
٤٣	قائمة المشروعات على المستوى الوطني التي يشرف عليها الجهاز المركزي ضمن الخطة الخمسية القطاعية في مجال تكنولوجيا المعلومات	١
٤٦	مشروعات دعم مجتمع المعلومات بخطط القطاعات الأساسية بالدولة	٢
٤٧	بيان بالمنظمات غير الحكومية المساهمة في نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات	٣
٤٧	بيان بمشاريع المنظمات غير الحكومية المساهمة في نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات	٤
٤٨	بيان بمواقع الجهات الحكومية الالكترونية بدولة الكويت	٥
٥٠	المتطلبات التشريعية لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات بدولة الكويت	٦
٥٠	المواقع الالكترونية بدولة الكويت موزعه حسب المجالات	٧

ملحق رقم (١)
قائمة المشروعات على المستوى الوطنية التي يشرف عليها الجهاز المركزي
ضمن الخطة الخمسية القطاعية في مجال تكنولوجيا المعلومات

م	اسم المشروع	الجهة المنفذة
١	البوابة الرسمية الالكترونية لدولة الكويت ونظام الدخول الموحد E-Gov Portal & Government Single Sign-on System	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
٢	البنية التحتية للشبكة الحكومية Government Network Infrastructure	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
٣	مركز البيانات الوطني National Data Center	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
٤	مواجهة الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات (محلي و خارجي) Government Business Continuity Planning / Disaster Recovery	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
٥	البرنامج التدريبي للكوادر الوطنية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
6	البرنامج الوطني التوعوي في مجال تكنولوجيا المعلومات Program national IT Literacy	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
7	مراكز الخدمات الحكومية الشاملة E-Services & Info One-Stop Government Service Center	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
8	تطوير المقاييس والأنماط والسياسات والمنهجيات لقطاع تكنولوجيا المعلومات في الدولة IT Standards Methodologies, Polices and Procedures	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
9	النظام المشترك للبريد الإلكتروني الحكومي	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
10	الانترانet الحكومي Government Intranet	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
11	مؤشرات الأداء الحكومي	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
12	أدوات وبرمجيات التدقيق الفني Technical Auditing Tools & Programs	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
13	برنامج الاستجابة لطوارئ الحاسوب Computer Emergency Response Team	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
14	تنظيم مشاركة القطاع الخاص في المشروعات والمبادرات الحكومية الإلكترونية	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
١٥	إعداد مكتبة عناصر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات Information Technology Infrastructure Library (ITIL)	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
١٦	إقتراح الآلية التشريعية	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
١٧	الإطار العام لأمن المعلومات الوطني National Authentication System	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
١٨	إنشاء الواحة الرقمية بدولة الكويت	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
١٩	وثيقة مؤشرات مجتمع المعلومات بدولة الكويت	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
٢٠	بناء منظومة قياس الأثر التنموي لتكنولوجيا المعلومات على الدولة	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
٢١	مركز خدمة العملاء Call Center	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

ملحق رقم (١)
تابع/ قائمة المشروعات على المستوى الوطنية التي يشرف عليها الجهاز المركزي
ضمن الخطة الخمسية القطاعية في مجال تكنولوجيا المعلومات

م	اسم المشروع	الجهة المنفذة
١	تهيئة البوابة الفرعية للدفع والتحويل الإلكتروني E-Payment Gateway	وزارة المالية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
٢	تخصيص بريد إلكتروني لكل مواطن	وزارة المواصلات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
٣	الخدمات المتكاملة لقطاع الأعمال Online Integrated Business Services Electronic Bill Presentment System	وزارة التجارة والصناعة والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
٤	تهيئة البيئة اللازمة لتنفيذ البوابة الفرعية للمشتريات والمناقصات الحكومية E-Procurement	لجنة المناقصات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
٥	تهيئة البوابة الفرعية لمشاركة الجمهور Online Public Policy Service	الجهات المعنية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
٦	تكمال أنظمة الخدمات الحكومية وربطها بالبوابة الرسمية Online Public Services	الجهات المعنية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
٧	تخطيط القوى العاملة بالدولة	ديوان الخدمة المدنية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
٨	تطوير التعليم بالوسائل الإلكترونية	وزارة التربية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
٩	التجارة الإلكترونية عبر الحدود	وزارة التجارة والصناعة والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

ملحق رقم (٢)
مشروعات دعم مجتمع المعلومات بخطط القطاعات الأساسية بالدولة

م	الخطة	الجهة	المشروع
١	إدخال التكنولوجيا الحديثة في الأعمال الحكومية	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	البنية المشتركة للخدمات الحكومية عبر الانترنت النظام المشترك للبريد الالكتروني الحكومي البريد الالكتروني لكل مواطن البوابة الالكترونية الرسمية لدولة الكويت تطوير المقاييس والأنماط والمنهجيات لقطاع تكنولوجيا المعلومات مواجهة الكوارث وإدارة الأزمات في مجال تكنولوجيا المعلومات بناء قاعدة بيانات ومكتبة رقمية لكافة عناصر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات إعداد وتنفيذ برنامج تدريب تكنولوجيا المعلومات وخدمات العملاء بالقطاع الحكوم إصدار البطاقة الذكية وتوزيع أجهزة البطاقة على مناطق الدولة
		الهيئة العامة للمعلومات المدنية	
		وزارة الإعلام	البوابة الالكترونية باستخدام البطاقة الذكية في المنافذ الحدودية لدول مجلس التعاون الخليجي بناء شبكة الكترونية متكاملة لتقديم خدمات إعلامية للجمهور
٢	تطوير التعليم بالوسائل الالكترونية	وزارة التربية	البنية التحتية للتجهيزات الالكترونية واحتياجات التطوير المهني استخدام التكنولوجيا الرقمية مع طرق التدريس توفير إمكانات ووسائل للطلبة من حاسوب واستخدام الانترنت إعداد برامج تدريبية للهيئة التدريسية لاستخدام الوسائل الالكترونية تطوير وتحديث وصيانة البنية التحتية للشبكة الالكترونية في جامعة الكويت التوسع في استخدام أساليب التعليم الالكتروني E-learning في جامعة الكويت التوسع في إنشاء الفصول الذكية Smart Classes توفير أجهزة حاسب آلي للطلبة المكفوفين بجامعة الكويت بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية
٣	تطوير الخدمات الصحية وبناء قاعدة بيانات تخصصية	وزارة الصحة	دعم البنية التحتية في مجال تحسن الجودة إنشاء وتركيب كباتن حاسوب kiosks تطبيق أحدث نظم تكنولوجيا المعلومات في كافة قطاعات الوزارة للتعامل المتبادل بدون مستندات ورقية
٤	تفعيل التجارة الالكترونية عبر الحدود	وزارة التجارة والصناعة	تطبيق تكنولوجيا المعلومات في أنشطة التجارة الإلكترونية عبر الجدول
٥	توسعة نطاق التراخيص الصناعية لتشمل صناعات البرمجيات وتشييع الصناعات التكنولوجية المتوسطة والصغيرة	الهيئة العامة للصناعة	قواعد وضوابط التراخيص الصناعية لصناعة البرمجيات حاضنات المشاريع المتوسطة والصغيرة في إطار القرية الذكية (الواحة الرقمية)

ملحق رقم (٣)

بيان بالمنظمات غير الحكومية المساهمة في نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات

م	البيان	العدد حتى أكتوبر ٢٠٠٨
١	الجمعيات الأهلية	٧٠
٢	المنظمات النقابية	٥٥
٣	المبرات	٥٢
٤	الاتحادات المهنية (اتحادات أصحاب العمل)	٣٨
٥	الجمعيات الخيرية	١٠
٦	الجمعيات التعاونية	٥٤
	المجموع	279

ملحق رقم (٤)

بيان بمشاريع المنظمات غير الحكومية المساهمة في نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات

م	الجمعية	المشاريع / النشاط
١	الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات	مشروع الحاسوب للمكفوفين البرنامج التدريبي الصيفي لطلاب وطالبات المرحلة الثانوية والمتوسطة المشاركة بالملتقى الأول لجمعيات الانترنت بالوطن العربي بدولة الإمارات العربية المتحدة
٢	جمعية المعلمين الكويتية	تقديم دورات الحاسب الآلي وتطبيقاته وبرمجياته المختلفة وتقديم الحلول لكافة فئات المجتمع والهيئات والمؤسسات الحكومية بصفة عامة ، والهيئات التربوية بصفة خاصة
٣	جمعية المكفوفين الكويتية	استضافة الخبراء والمختصين وإقامة المعارض للتعريف بعلم الحاسوب و ما يتعلق به مجالات استخدامات المكفوفين إصدار دلي الحاسوب للتعريف باستخداماته بمجالات المكفوفين إصدار مجلة برايل نت التي تهتم بالحاسوب والانترنت بالمكفوفين إنشاء موقع الكتروني للجمعية على شبكة الانترنت والإشراف عليه تأسيس ورشة لإصلاح وصيانة أجهزة الحاسوب وبرامجه للأعضاء
٤	جمعية المهندسين الكويتية	تشكيل لجنة الانترنت والتي تهتم بتقديم خدمات الانترنت و تكنولوجيا المعلومات والمعرفة

ملحق رقم (٥)
بيان بمواقع الجهات الحكومية الإلكترونية بدولة الكويت

العنوان الإلكتروني	اسم الجهة	م
www.e.gov.kw	البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت	١
	أولاً : الوزارات والإدارات الحكومية:	
http://www.mpw.gov.kw	وزارة الأشغال العامة	٢
http://www.moinfo.gov.kw	وزارة الإعلام	٣
http://www.islam.gov.kw	وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية	٤
http://www.moci.gov.kw	وزارة التجارة والصناعة	٥
http://www.scpd.gov.kw	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	٦
http://www.moe.edu.kw	وزارة التربية	٧
http://www.mohe.edu.kw	وزارة التعليم العالي	٨
http://www.mofa.gov.kw/MOFA	وزارة الخارجية	٩
http://www.moi.gov.kw	وزارة الداخلية	١٠
http://www.mod.gov.kw	وزارة الدفاع	١١
http://www.mosal.gov.kw	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	١٢
http://www.moh.gov.kw	وزارة الصحة	١٣
http://www.moj.gov.kw	وزارة العدل	١٤
http://www.mew.gov.kw	وزارة الكهرباء والماء	١٥
http://www.mof.gov.kw	وزارة المالية	١٦
http://www.moc.kw	وزارة المواصلات	١٧
http://www.moo.gov.kw	وزارة النفط	١٨
http://www.mona.gov.kw	وزارة الدولة لشئون مجلس الأمة	١٩
http://www.da.gov.kw	الديوان الأميري	٢٠
—	مكتب الشهيد (الديوان الأميري)	٢١
http://www.sharea.gov.kw	اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية	22
http://www.cmgs.gov.kw	ديوان سمو ولي العهد (الأمانة العامة لمجلس الوزراء)	٢٣
http://www.pm.gov.kw/ar/index.asp	ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء	٢٤
http://www.cmgs.gov.kw	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	٢٥
—	جهاز خدمة المواطنين وتقييم أداء الجهات الحكومية	٢٦
http://www.pows.org.kw	اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين	٢٧
—	المجلس الأعلى لشئون المحافظات	٢٨
http://www.cait.gov.kw	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	٢٩
http://www.fatwa.gov.kw	إدارة الفتوى والتشريع (مجلس الوزراء)	٣٠
http://www.ctc.gov.kw	لجنة المناقصات المركزية (مجلس الوزراء)	٣١
—	جهاز الأمن الوطني (مجلس الوزراء)	٣٢
—	لجنة شئون المرأة (مجلس الوزراء)	٣٣
—	مكتب الإنماء الاجتماعي (الديوان الأميري)	٣٤
http://www.customs.gov.kw	الإدارة العامة للجمارك	٣٥
http://www.kuwait-airport.com.kw	الإدارة العامة للطيران المدني	٣٦
http://www.awqaf.org	الأمانة العامة للأوقاف	٣٧
http://www.csc.net.kw	ديوان الخدمة المدنية	٣٨
—	برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة	٣٩
http://www.sabq8.org	ديوان المحاسبة	٤٠
http://www.kng.gov.kw	الحرس الوطني	٤١
http://www.kuwaitculture.org	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب	٤٢

ملحق رقم (٥)
تابع/ بيان مواقع الجهات الحكومية الالكترونية بدولة الكويت

العنوان الإلكتروني	اسم الجهة	م
ثانياً: الجهات ذات الميزانيات الملحقة :		
http://www.kwtfire.gov.kw	الإدارة العامة للإطفاء	٤٣
http://www.municipality.gov.kw http://www.baladia.gov.kw	بلدية الكويت	٤٤
http://www.kuniv.edu.kw	جامعة الكويت	٤٥
http://www.paac.org	الهيئة العامة لتقدير التعويضات ...	٤٦
http://www.paaet.edu.kw	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	٤٧
http://www.pAAF.gov.kw	الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية	٤٨
http://www.pays.gov.kw	الهيئة العامة للشباب والرياضة	٤٩
http://www.paci.gov.kw	الهيئة العامة لمعلومات المدنية	٥٠
http://www.kia.gov.kw	الهيئة العامة للاستثمار	٥١
http://www.epa.org.kw	الهيئة العامة للبيئة	٥٢
http://www.pama.gov.kw	الهيئة العامة لشئون القصر	٥٣
http://www.majlesalommah.net	الأمانة العامة لمجلس الأمة	٥٤
ثالثاً: الجهات ذات الميزانيات المستقلة :		
http://www.scb.gov.kw	بنك التسليف والادخار	٥٥
http://www.cbk.gov.kw	بنك الكويت المركزي	٥٦
http://www.zakathouse.org.kw	بيت الزكاة	٥٧
http://www.kuwait-fund.org	الصندوق الكويتي للتنمية ...	٥٨
http://www.kpc.com.kw	مؤسسة البترول الكويتية	٥٩
http://www.pifss.gov.kw	المؤسسة التأمينات الاجتماعية	٦٠
http://www.kuwait-airways.com	مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية	٦١
http://www.housing.gov.kw	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	٦٢
http://www.kpa.gov.kw	مؤسسة الموانئ الكويتية	٦٣
http://www.kisr.edu.kw	معهد الكويت للأبحاث العلمية	٦٤
http://www.pai.gov.kw	الهيئة العامة للصناعة	٦٥
http://www.kuna.net.kw	وكالة الأنباء (كونا)	٦٦

ملحق رقم (٦)
المتطلبات التشريعية لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات بدولة الكويت

م	قوانين وتشريعات مطلوب استحداثها	قوانين وتشريعات مطلوب تطويرها
١	قانون المعاملات الالكترونية	قانون الاتصالات (صادر عام ١٩٥٦)
٢	قانون إساءة استخدام الحاسب الآلي	قانون الإحصاء والتعداد (رقم ٢٧ لعام ١٩٦٣) قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٩ بشأن الملكية الفكرية (لشغرات ظهرت في التطبيق العملي وللتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية)
٣	قانون حماية المستهلك	قوانين التجارة والاستثمار (في ضوء تنظيم التجارة والمعاملات الالكترونية) قانون الجزاء (للتعامل مع بعض السلوكيات الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لم يشملها القانون بصورته الحالية)
		تعديل بعض أحكام القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠١ بشأن أجهزة الاتصالات الهاتفية وأجهزة التصنت

ملحق رقم (٧)
أسماء النطاقات المسجلة تحت النطاق الأعلى لدولة الكويت موزعة حسب المجالات

م	المجال		العدد حتى ٢٠٠٩/١٢	
	الاسم	الفئة		
١	المؤسسات والهيئات ذات الأنشطة التجارية	Commercial	.COM.KW	٢١٥٨
٢	وزارات الدولة والهيئات الحكومية	Government	.GOV.KW	١٠٢
٣	المؤسسات والهيئات ذات الأنشطة المهنية	Network	.NET.KW	١٢٣
٤	المؤسسات المستقلة وجمعيات النفع العام	Organization	.ORG.KW	٧٤
٥	المؤسسات والهيئات ذات الأنشطة التعليمية	Educational	.EDU.KW	٧٩
٦	الشنون العسكرية	Military	.MIL.KW	-
٧	مجالات أخرى		.KW	١٠
	المجموع			2٥٤٦

المراجع

- الوثيقة الوطنية لبناء مجتمع المعلومات في دولة الكويت - الإصدار ٨.٠ الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات نوفمبر ٢٠٠٥.
- خطة إدخال التكنولوجيا الحديثة في الأعمال الحكومية للجنة الوطنية لإدخال التكنولوجيا الحديثة في الأعمال الحكومية.
- الخطة القطاعية في مجال تكنولوجيا المعلومات في إطار الإعداد لخطة التنمية الخمسية للدولة ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١٣/٢٠١٤ الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات يونيو ٢٠٠٨.
- خطة التنمية الخمسية للدولة ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١٣/٢٠١٤ الأمانة العامة للتخطيط والتنمية يوليو ٢٠٠٨.
- برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثاني عشر ٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠١١/٢٠١٢ الأمانة العامة للتخطيط والتنمية سبتمبر ٢٠٠٨.
- دراسة حول أسس بناء مجتمع المعلومات والمعرفة بدولة الكويت في ضوء تجارب الدول المتقدمة والناهضة الأمانة العامة للتخطيط والتنمية مارس ٢٠٠٩.
- تقرير تقييم أوضاع تكنولوجيا المعلومات بدولة الكويت - نظرة مستقبلية وزارة التخطيط يوليو ٢٠٠١.
- تقرير فريق عمل إدارة الانترنت الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات يناير ٢٠٠٩.
- المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٩ العدد السادس والأربعون.